دولة الإمارات العربية المتحدة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مجلة علمية محكمة

العدد التاسع والأربعون

البريد الإلكتروني iascm@emirates.net.ae

الموقع الإلكتروني www.islamic-college.ae

49

1436هـ /2015 م

اقرأ في هذا العدد

كلمة المشرف العام: البحث العلمي في خدمة المجتمع

منهج الإمام الآلوسي في تفسير روح المعاني في توجيه الآيات المتشابهة

جهود الإمام الشافعي في جرح الرواة وتعديلهم

استثمار نتائج الامتحان في تنمية قدرات المتعلم وتوجيهها
– تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذجا –

عمـوم المقتضى عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء

حكم الكفارة في القتل العمد (دراسة فقهية مقارنة)

صيغ «استثمار الوقف النقدي» في ميزان «المعايير المالية للاستثمار الوقفي»

الخطاب الحسي في شعر الأطفال – الشاعر أحمد سويلم (أنموذجا)

قصيدة (يا جارة الدم والدمار) لحميد سعيد – دراسة موسيقية

التورق المصرفي – دراسة نقدية مقاصدية

نقل الحركة في بنية الكلمة العربية – دراسة صوتية صرفية

دور المرابطين في ترسيخ المذهب المالكي بالمغرب والأندلس

السياسة التجارية الأمريكية بين النظري والتطبيقي "الدعم الحكومي الأمريكي وأزمة القطن في دول غرب أفريقيا بين عام (٢٠٠١-٢٠٠٤)"

مَجَلَّـــة
كُلِّيَّةِ الدِّراساتِ الإسلاميَّةِ والعربيَّةِ

مجلة علمية محكَّمة

نصف سنويَّة

تأسست سنة ١٩٩٠ م

العدد التاسع والأربعـــــون

رمضان ١٤٣٦ هـ - يونيو ٢٠١٥ م

المشرف العام

د. محمـد أحمد عبدالرحمن

مدير الكلية

رئيس التَّحرير

أ. د. أحمد عثمان رحماني

سكرتير التَّحرير

د. محمد أحمد الخولي

هيئة التَّحرير

أ. د. عبـدالله محمـد الجبوري — أ. د. عبـد الرحمـن بنـاني

د. غازي يوسف اليوسف — د. مجـاهـد منصـور

د. مازن حسين حريري

ردمد : ١٦٠٧-٢٠٩X

تفهرس المجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

المحتويـــــــــات

- **الافتتاحية**

رئيس التحرير..... ١٥-١٦

- **(كلمة المشرف العام: البحث العلمي في خدمة المجتمع)**

د. محمد أحمد عبد الرحمن..... ١٧-١٩

- **منهج الإمام الألوسي في تفسير روح المعاني في توجيه الآيات المتشابهة**

د. صالح بن عبد الله الشثري..... ٢٣-٦٨

- **جهود الإمام الشّافعي في جرح الرّواة وتعديلهم**

د. محمد عودة أحمد الحوري..... ٦٩-١٢٦

- **استثمار نتائج الامتحان في تنمية قدرات المتعلم وتوجيهها**

- تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذجاً -

د. محمد أحمد عبد الرحمن..... ١٢٧-١٧٢

- **عموم المقتضى عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء**

د. عبدالرحمن بن غازي طه خصيفان..... ١٧٣-٢٣٠

- **حكم الكفارة في القتل العمد (دراسة فقهية مقارنة)**

د. جمال شاكر عبد الله..... ٢٣١-٢٦٠

- **صيغ «استثمار الوقف النقدي» في ميزان «المعايير المالية للاستثمار الوقفي»**

د. حسن محمد الرفاعي..... ٢٦١-٣٠٦

- **الخطاب الحسي في شعر الأطفال - الشاعر أحمد سويلم (أنموذجاً)**

د. مي محسن الحلفي..... ٣٠٧-٣٥٠

- **قصيدة (يا جارة الدم والدمار) لحميد سعيد - دراسة موسيقية**

د. فتحي أبو مراد..... ٣٥١-٤١٦

- **التورق المصرفي - دراسة نقدية مقاصدية**

د. ماهر حسين حصوة..... ٤١٧-٤٦٨

- **نقل الحركة في بنية الكلمة العربية - دراسة صوتية صرفية**

أ. م. د. محمد خالد رحال العبيدي..... ٤٦٩-٥٣٠

- **دور المرابطين في ترسيخ المذهب المالكي بالمغرب والأندلس**

د. محمد المختار ولد السعد..... ٥٣١-٥٧٠

- **U. S. Trade Policy between Theory and Practice - The Case of U. S. Subsidies and the West African Cotton Crisis (2001-2004)**

Dr. Hachemi Aboubou - Mrs. Dziri Hassina..... 5 - 47

نقل الحركة في بنية الكلمة العربية
دراسة صوتية صرفية

أ. م. د. محمد خالد رحال العبيدي
جامعة الأنبار –كلية العلوم الإسلامية – الفلوجة
قسم اللغة العربية

ملخص البحث

نقل الحركة في بنية الكلمة العربية من حرفٍ إلى آخر قبله ساكن، تغيير ذكره علماء الصرف، والعلة في نقله عندهم هو ثقل الحركة على الحرف المنقولة منه، وخفتها على الحرف المنقولة إليه، ويحاول هذا البحث ذكر المواضع التي تنقل فيها الحركة، وبيان العلة التي ذكرها القدماء، والمحدثون من علماء الصوت، والموازنة بينهم في هذه العلة، للوصول إلى حقيقة هذا الأمر.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، ناقل الضالين إلى الطريق القويم بإذنه، والصلاة والسلام على من ينقلنا به إلى أعلى الدرجات، وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فهذا بحث صوتي صرفي، يبحث في علةٍ صرفية يسميها العلماء الإعلال بالنقل؛ أي: نقل حركة حرفٍ إلى حرف صحيح ساكنٍ سابق له، وقد يكون الحرف المنقول إليه متحركًا، فتنقل إليه الحركة بعد حذف حركته التزامًا، ووسَمْتُ البحث بـ (**نقل الحركة في بنية الكلمة العربية، دراسة صوتية صرفية**)، والذي دعاني إلى هذا البحث هو تلفُّظ بعض أساتذة اللغة العربية بعباراتٍ تنبئ بوجود صرفٍ جديد، غير القديم، فأردت أن أرى ما حقيقة الصرف الجديد، فوجدته مبنيًّا على تفسير الإعلالات التي تقع في بنية الكلمة العربية تفسيرًا صوتيًّا، وهذا حقٌّ؛ لأن مادة الكلمة الأصوات فيجب أن تفسر التغييرات في الكلمة بناءً على أساس المادة التي تتألف منها الكلمة، وهي الأصوات، فلم أجد شيئًا جديدًا على ما جاء به

علماؤنا القدماء، إلا أنهم ذكروا المقاطع الصوتية للبنية العربية، وأخذوا يفسرون هذه التغييرات بناءً على المقاطع الصوتية العربية، وَلم يذكر علماء الصرف هذا في ذكر السبب في تغير بناء الكلمة، والشيء الآخر ذكرهم لما يعرف بالتتابعات الحركية المرفوضة غالبًا في بنية الكلمة العربية، نحو: وقوع حركةٍ بعد الواو، أو الياء، وهذا شيء ذكره علماؤنا القدماء، وبنوا عليه علة نقل الحركة من أحرف العلة (الواو، والياء) إلى الساكن قبلها، أو المتحرك بعد سلب حركته، وهذان الأمران لا يسوغان لنا ترك العلل الصرفية القديمة، فالمحدثون لم يأتوا بمنهجٍ كاملٍ لدراسة بنية الكلمة العربية، كما فعل علماؤنا القدماء.

وقد قام البحث على ذكر المواضع التي يكون فيها الإعلال بنقل الحركة، وقد حاولت أن أبين العلة الصوتية الداعية لهذا النقل عند القدماء، وعند علماء الصوت المحدثين، واعتمدت كثيرًا على كتاب المحقق السعد التفتازاني (ت٧٩٢هـ) في شرحه لمتن العزي في التصريف، وقد اشتمل البحث على مقدمةٍ، وأربعة مباحث:

المبحث الأول: نقل حركة حرف العلة إلى ما قبلها، وسبب هذا النقل هو ثقل الحركة على أحرف العلة؛ لتماثلهما، هذا عند القدماء، أما المحدثون، فالعلة عندهم هنا هي حدوث التتابعات الحركية (المقطع المزدوج)، وهي مرفوضة في بنية الكلم العربي.

المبحث الثاني: نقل الحركة من (الهمزة)[1] إلى الصحيح الساكن قبلها، إذا لم تكن في أول الكلمة؛ لأن المبتدئ بالكلام يحتاج إلى القوة، فناسبه قوة حرف الهمزة، فلم تخفف، أما إذا لم تكن أولا فالتخفيف جائز؛ لثقلها؛ إذ أن مخرجها أبعد من مخارج جميع الحروف؛ لأنه من أقصى الحلق، فهو شبيه بالتهوع

١- وهي ملحقة بأحرف العلة عند بعض العلماء؛ لكثرة التغيرات التي تطرأ عليها.

المستكره لكل أحدٍ بالطبع، ومن طرق تخفيفها التخفيف بالحذف بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

المبحث الثالث: نقل الحركة لأجل الإدغام، إذا كان ما قبل الحرف الأول من المتماثلين ساكنًا، ومنه وزنا (افتعل، ويفتعل)، والعلة في نقل حركة الحرف هي التخلص من التقاء ساكنين؛ لأن العربية لا تجمع بين ساكنين، أما عند المحدثين فالعلة هي تكوُّن مقطع مرفوض في اللغة العربية إلا في الوقف، والمقطع المرفوض في الكلام المتصل (صامت + مصوت قصير + صامت + صامت).

المبحث الرابع: نقل الحركة في الوقف، عرَّفت فيه بالوقف، ثم ذكرت أن من طرق الوقف الإسكان، وهو الأصل فيها، ومن طرق الإسكان نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف السابق له، إذا كان ساكنًا، وذكرت شروط نقل الحركة في الوقف، وعلة هذا النقل، وأن الوقف بالنقل من أضعف الوجوه، وأن الوقف إذا كان الحرف الموقوف عليه الهمزة، فله أحكام مختلفة عن غيرها من الحروف؛ لثقلها.

وفي الختام، أسأله سبحانه أن يرزقنا العلم النافع، ويفقهنا في كتابه الكريم، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

الإعلال بالنقل

المبحث الأول: نقل الحركة من أحرف العلة

ذكر الصرفيون أن حرف العلة إذا كان متحركًا، وما قبله حرف صحيح ساكن، فإن حركة حرف العلة تنقل إلى الصحيح الساكن وجوبًا، قال صاحب المقصود: «وكلُّ واوٍ وياءٍ متحركتين يكون ما قبلهما حرفًا صحيحًا ساكنًا تُنقلُ

حركتهما إلى الحرف الصحيح»[٢].

وقال ناظر الجيش في شرح التسهيل: «وحاصل ما سيق هذا الفصل لأجله: أن عين الكلمة التي هي واو متحركة، وياء متحركة تنقل حركتها إلى ما قبلها من ساكنٍ، إلا في الكلمات التي تُستثنى، وإلا أن يمنع من النقل مانع، بأن يكون الساكن قبلها حرف لينٍ، أو همزة، أو تكون لام الكلمة قد أُعلت، أو تكون اللام مضاعفةً»[٣].

وقال الشيخ محمد عليش (ت١٢٩٩هـ) في شرحه لمنظومة المقصود: «والمعنى: أن حركة الياء، والواو التاليين لساكنٍ صحيح تنقل من الياء إلى الواو للساكن الصحيح وجوبًا، والله أعلم»[٤].

وقال الدكتور عبد الصبور شاهين عن الإعلال بالنقل: «ويراد به -عند الصرفيين -الإعلال الناشئ عن نقل حركة أحد أصوات العلة (الواو والياء) إلى الصامت غير المتحرك قبله، فيترتب على هذا النقل -في قواعد الصرف -أن يبقى الحرف المعتل دون حركةٍ، أي: يصبح ساكنًا، ولذلك سمي أيضًا: الإعلال بالتسكين»[٥].

وقد جعل ابن مالك نقل الحركة من أحرف العلة إلى ما قبلها حكمًا مستقلا

٢- أبو حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ)، المطلوب بشرح المقصود، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، (د، ت)، ص: ٨٤، وينظر: بهاء الدين ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، شرح التسهيل لابن عقيل (المساعد على تسهيل الفوائد): تحقيق: محمد كامل بركات، ط (٢)، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ص: ٤ / ١٧٠ - ١٧٢.

٣- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (ت٧٧٨هـ)، شرح التسهيل لناظر الجيش(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، بتحقيق: مجموعة من الأساتذة، ط (١)، دار السلام، مصر، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، ص: ١٠ / ٥١٥٨.

٤- عليش، محمد بن أحمد بن محمد عليش المالكي (القرن الثالث عشر الهجري)، حل المعقود من نظم المقصود، الطبعة الأخيرة، مطبعة رستم مصطفى الحلبي، ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م، ص: ٧٣.

٥- عبد الصبور شاهين (دكتور)، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ص: ١٩٦.

بنفسه، خلافًا لابن الحاجب الذي ذكره موصولا بالكلام على أحكام الفصل الذي فرغ منه[٦].

وهذا النقل ما هو إلا تخفيف؛ لأنه يمثل حذف الحركة، والحذف هو عين التخفيف.

جاء في تدريج الأداني: «لأن حرف العلة إذا كان مضمومًا، أو مكسورًا تنقل حركته إلى ما قبله سواء كان ساكنًا، أو متحركًا؛ تخفيفًا»[٧].

وقال الدكتور أحمد عفيفي: «ويُعَدُّ التسكين، أو حذف الحركة مظهرًا من مظاهر الخفة في العربية، وإن كان حذف الحركات قليلا، كما يشير إليه برجشتراسر[٨]، إلا أن ذلك موجود ومجسد في اللغة العربية نطقًا، واعترافًا للنحاة»[٩].

وقد وضع علماء اللغة لنقل الحركة من أحرف العلة إلى الحرف الذي قبلها شروطًا، ذكرها الأشموني بقوله: «ولهذا النقل شروط: الأول: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحًا، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه، نحو: قاول وبايع وعوق وبين، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو: يأيس مضارع أيس؛ لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفًا، نص على ذلك في التسهيل، وإنما لم يستثنها هنا؛ لأنه قد عدها من حروف العلة، فقد خرجت بقوله: صح. الثاني: أن لا يكون الفعل فعل تعجب، نحو: ما أبيَن الشيء وأقومه، وأبين به وأقوِم به، حملوه على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية، وهو أفعل التفضيل. الثالث: أن لا يكون من المضاعف

٦- ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: ١٠ / ٥١٥٧.
٧- الشيخ عبد الحق سبط العلامة النووي الثاني، تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، (د، ت)، ص: ١٣٨.
٨- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، ط (٢)، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ص: ٦٨.
٩- أحمد عفيفي (دكتور)، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط (١)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ص: ٢٣٠.

اللام نحو: ابيَضّ واسوَدّ، وإنما لم يُعلُّوا هذا النوع؛ لئلا يلتبس مثال بمثال، وذلك أن ابيَضَّ لو أُعِلَّ الإعلال المذكور لقيل فيه: باضّ[١٠]، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة، وهي نعومة البشرة. الرابع: أن لا يكون من المعتل اللام، نحو: أهوى، فلا يدخله النقل؛ لئلا يتوالى إعلالان»[١١].

وذكر ابن مالك في التسهيل شرطًا خامسًا، وهو أن لا يكون موافقًا لـ (فعِل) الذي بمعنى (افعلَّ)، نحو: يعْور، ويصْيد، مضارعا عوِر وصيِد، اللذين هما بمعنى: افعلَّ[١٢].

ومن الأحكام التي قد تتبع نقل الحركة هنا، قلب حرف العلة إلى حرف آخر، كما في يخاف، فإن أصلها: يخْوَف، فنقلت حركة الواو (الفتحة) إلى الخاء، وقلب الواو ألفًا؛ لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله الآن، وقد يلحقه بعد النقل والقلب حذف، كما في استقامة، فإن أصلها: استقوام، نقلت حركة الواو (الفتحة) إلى القاف، وقلب الواو ألفًا؛ نظرًا إلى تحركه في الأصل، وانفتاح ما قبله الآن، فصار: استقاام، فالتقى ساكنان وحذف أحدهما، وعُوِّض عنه تاء في آخره، فصار: استقامة، وقد يبقى حرف العلة على حاله من غير قلبٍ، أو حذف، كما في: يقول، ويبيع، فإن أصلهما: يقْوُل، ويبْيِع، فنقلت حركة الواو والياء إلى الحرف الصحيح الساكن الذي قبلهما، فصارا: يقُول، ويبيع، وهذا مبني على نوع الحركة التي تحرك بها حرف العلة، فإن كانت من جنس حرف العلة بقي الحرف المعتل على حاله من دون تغييرٍ، وإن كانت الحركة من غير جنسه أُبدِل

١٠- ابيَضَّ، بعد نقل حركة الياء إلى الباء، استُغنيَ عن همزة الوصل، وقلب الياء ألفًا؛ لأنه متحرك في الأصل، وما قبله مفتوح الآن، ومثله (اسوَدَّ)، والله أعلم.

١١- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت٩١٨هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ضبطه، وصححه إبراهيم شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، ص: ٤ / ٤٤٩ -٤٥٠.

١٢- ينظر: ابن مالك، جمال الدين، متن التسهيل، مع دار السلام، مصر، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، مطبوع مع شرح التسهيل لناظر الجيش، ص: ١٠ / ٥١٥٧، وشرح الأشموني: ٤ / ٤٥٠.

الحرف المعتل حرفًا يجانس حركته[١٣].

نقل الحركة من الحرف إلى الحرف الذي قبله، مبني على رأي من يقول: إن محل الحركة بعد الحرف، وهو رأي سيبويه، واختاره ابن جني، وليس على رأي من يرى أن الحركة تنشأ مع الحرف، وأنها عرض ملتبس بالحرف وملازم له، وهو رأي أبي علي الفارسي؛ وعلى هذا الرأي لا يمكن نقل حركته؛ لأن حركات الحروف عنده عرض ملتبس بها ملازم لها[١٤].

ونقل حركة عين الكلمة إذا كان العين حرفًا من أحرف العلة، إعلال اختص به الأجوف من كلم العربية، فقد ذكروا أنهم لم يجعلوا علة حذف لام الكلمة (الواو) من سَمْوٌ أصل اسم، التقاء الساكنين الواو بعد نقل حركتها إلى الصحيح الساكن قبلها، والتنوين، وعلى هذا الحذف يكون قياسيًا؛ لأن نقل الحركة من أحرف العلة حكم خاص بالأجوف، وسموٌ ناقص[١٥].

العلة في نقل الحركة هنا

لعلماء اللغة في ثقل الحركة على أحرف العلة مذهبان، فمنهم من يرى أن الحركة مهما كان نوعها (ضمة، أو كسرة، أو فتحة) فإن وجودها بعد أحرف العلة يسبب ثقلا، سواء كان ما قبل أحرف العلة متحركًا، أو ساكنًا؛ إذ ذكر علماء الصرف أن علة نقل الحركة من أحرف العلة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها،

١٣- ينظر: شرح الأشموني: ٤ / ٤٤٩، وابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين المصري (ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٦)، المركز العربي للثقافة والعلوم، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٦٦م، ص: ٣ / ٣٤٢، والعيني، بدر الدين محمد بن أحمد (ت٨٥٥هـ)، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م، ص: ٢١٦، وشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، وشمس الدين، أحمد بن سليمان ابن كمال باشا، شرح المراح لهما، ص: ١٢٦.

١٤- يُنظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ص: ١ / ٧٦.

١٥- ينظر: حل المعقود من نظم المقصود: ٣، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٧.

هو ثقل الحركة على هذه الأحرف، وليست الحركات كلها ثقيلة، فالفتحة خفيفة، ولكنها محمولة في النقل على أختيها (الضمة والكسرة)؛ ليكون الباب مطردًا، قال الصبَّان معلقًا على قول الأشموني: (لاستثقالها على حرف العلة): «قوله: (لاستثقالها الخ) أي: إذا كانت الحركة ضمة، أو كسرةً، فإن كانت فتحةً فنقلها حملا على أختيها، وطردًا للباب، وإنما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو في نحو: دلْو، وظبْي، فتنقلا إلى الساكن قبلهما؛ لأن حركة الإعراب منتقلة لا لازمة؛ ولأنها دالة على معنًى، فكانت قويةً»[١٦].

وَجَاء الثقل من كون الحركات أبعاض أحرف العلة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو؛ أي: إن الألف والواو والياء، ما هي إلا حركات طويلة[١٧].

وقد حاول علماؤنا تحديد نسبة الحركات من أحرف المدِّ، ولم يكتفوا بوصف الحركة، بأنها مُصوِّت قصير، ووصف حرف المدِّ بأنه مصوت طويل، فنجدهم يذكرون رأيين في مقدار نسبة الحركة من أحرف المدِّ، الأول: أنها ثلث حرف المدِّ، والثاني: أنها نصفه[١٨].

وهذ ما أيَّده علماء الأصوات المحدثون، يقول الدكتور سلمان العاني: «إن الحركات الطويلة تبدو ضعف طول الحركة القصيرة»[١٩].

١٦- الصبان الشافعي، محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ضبطه، وصححه إبراهيم شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، ص: ٤ / ٤٤٩.

١٧- ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ط (١)، مطبعة الباب الحلبي، ١٩٥٤م، ص: ١ / ١٩ - ٢٠.

١٨- ينظر: علي بن سلطان القاري (ت١٠١٤هـ)، المنح الفكرية على متن الجزرية، المطبعة الميمنية بمصر، ١٣٢٢هـ، ص: ٥٠، وينظر: غانم قدوري الحمد (دكتور)، ط (١)، دار عمار، الأردن، ٢٠٠٤م، ص: ١٥٥.

١٩- الدكتور: سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ترجمة: د. ياسر الملاح، جدة، ١٩٨٣م، ص: ٣٨، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٥٦.

فقد نشأ الثقل من كون حرفي المدِّ (الواو، والياء) بمقدار حركتين، والحركة التي بعده ستكون ثلاث حركات، واجتماع الحركات يؤدي إلى حدوث الثقل في الكلمة؛ إذ ليس الثقل مخصوصًا بالحروف الصحيحة، بابتعاد مخارجها، أو تقاربها، قال السكاكي: «ومن أوصاف الكلمة أن تكون مبنية من حركات خفيفة؛ ليخف النطق بها، وهذا الوصف يترتب على ما قبله من تأليف الكلمة، ولهذا إذا توالى حركتان خفيفتان في كلمة واحدة لم تستثقل، وبخلاف ذلك الحركات الثقيلة، فإنه إذا توالى منها حركتان في كلمة واحدة استثقلت، ومن أجل ذلك استثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء؛ لأن الضمة من جنس الواو، والكسرة من جنس الياء، فتكون عند ذلك كأنها حركتان ثقيلتان»[٢٠].

وقال الرازي: «وثالثها: أن كل واو انضمت وكانت ضمتها لازمة، فإنها تبدل على الاطراد همزة أولاً وحشوًا، ومن ذلك أن تقول: صلى القوم إحدانًا، وهذه أجوه حسان وأدؤر في جمع دار، والسبب فيه أن الضمة من جنس الواو، فالجمع بينهما يجري مجرى جمع المثلين فيكون ثقيلاً؛ ولهذا السبب كان كسر الياء ثقيلاً»[٢١].

وقد قرر علماء الأصوات أن الحركات ما هي إلا أصوات انطلاقية، أي: إن الهواء يخرج معها منطلقًا من غير أن يعترضه شيء، فهي تخرج من الفم، بعيدًا عن الحنجرة والحلق، واللهاة[٢٢]، ولما كانت أحرف المدِّ بمقدار حركتين في النطق، فإن هذا يؤدي إلى الثقل في نطقها عند القدماء، أما المحدثون من علماء الأصوات فيرون أن العربية، كما أنها لا تجمع بين صامتين متواليين من غير حركةٍ

٢٠- أبو الفتح ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ١٩٩٥م، ص: ١ / ١٩٣ - ١٩٤.

٢١- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الشافعي (ت٦٠٦هـ)، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ص: ٣٠ / ٢٣٧.

٢٢- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٢، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ١٣٧ - ١٣٨.

تفصل بينهما، وهو ما يسمونه اجتماع ساكنين، فإنها كذلك لا تجمع بين حركتين متواليتين؛ لأن اجتماع حركتين مما يؤدي إلى إضعاف النظام المقطعي للكلمة.

قال الدكتور عبد الصبور شاهين: «وإنما كان توالي الأصوات الانطلاقية مضعفًا للنظام المقطعي؛ لأن الحركات صوت انطلاقي يمكن أن ينتهي به المقطع في الكلام المتصل، فإذا وليها في نفس الكلمة عدة أصواتٍ انطلاقية أُخرى ابتداءً من المقطع التالي لم تتكون لدينا صورة مقطعية لسببين:

١- أن الأساس العضوي للتقسيم المقطعي يعتمد على عدد ما يتضمن الحدث النطقي من دفعاتٍ هوائية تنتج بتأثير ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين، ضغطًا يتفاوت من جزءٍ معيَّنٍ من أجزاء الحدث إلى جزءٍ آخر، وبدون هذا التفاوت يصعب معرفة بداية المقطع، ونهايته.

٢- أن المقطع مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمةً، ومن المعلوم أن الصوامت تمثل دائمًا القواعد، وأن الحركات تمثل دائمًا القمم، من حيث كانت أعلى الأصوات في درجة الإسماع، فتتابع الأصوات الانطلاقية على هذه الصورة لا يشكل المقطع، وهو لذلك يضعف من تركيب عناصر الكلام»[٢٣].

وكذلك فإن ثقل الحركة على أحرف العلة، مبني على أنها حركات طويلة، أو أنصاف الحركات، وإذا وقعت الحركة على أحرف العلة، فإن هذا سيؤدي إلى تكوّن ذائب مزدوج في العربية، والعربية ليس فيها ذائب مزدوج، خلافًا للدكتور عبد الصبور شاهين[٢٤]، والمزدوج: «تتابع مباشر لصوتي علةٍ (أي:

٢٣- المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٤ -١٧٥.
٢٤- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٥٠، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٥٠.

صوتين ذائبين)، يوجدان في مقطع واحد»[٢٥]، وقال فندريس عن المزدوج: «هو الجمع بين حركتين في مقطع واحد»[٢٦]، ومن المستحيل أن تجمع العربية بين حركتين في كلمةٍ واحدةٍ، كما يستحيل وقوعهما في أول الكلمة[٢٧].

وقد أنكر الدكتور كمال محمد بشر وجود المزدوج في العربية بقوله: «وقد وَهِمَ بعض الدارسين، فظن أن الواو، والياء في (حوض، وبيت) جزآن من حركةٍ مركبةٍ، وهو وهم خاطئ ولا شكَّ؛ إذ الحركة وحدة واحدة، والموجود في (حوض، وبيت) ليس وحدةً واحدةً، وإنما هناك وحدتان مستقلتان هما الفتحة + الواو في (حوض)، والفتحة + الياء في بيت»[٢٨].

ومنهم من يرى أن الحركة مهما كان نوعها (ضمة، أو كسرة، أو فتحة) فإن وجودها بعد أحرف العلة يسبب ثقلا، شرط أن يكون ما قبل أحرف العلة متحركًا، فإن كان ساكنًا فلا ثقل، قال المبرد: «الواو والياء، إذا سكن ما قبل كل واحد منهما جريا مجرى غير المعتل، نحو: دلْو، وظبي»[٢٩].

وانعدام ثقل الحركة على أحرف العلة، إذا كان ما قبله ساكنًا، مخصوصٌ بالأسماء، أما الأفعال فالحركة على أحرف العلة ثقيلة، وإن كان ما قبلها ساكنًا؛ لأن الفعل أثقل من الاسم؛ لأن الفعل يدلُّ على الحدث، والزمان، والنسبة إلى فاعل مجهول، أو يكون ثقل الحركة على أحرف العلة، إذا كانت لازمة؛ إذ هي حركة بنية، بخلاف (دلو، وظبي)، فإن الضمة فيه لم تستثقل على الواو؛ لأنها حركة

٢٥- ماريو باي، أُسس علم اللغة، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، ط (٢)، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣م، ص: ٨٠، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٤٩.
٢٦- فندريس، اللغة، ترجمة: الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م، ص: ٥٤.
٢٧- كمال بشر (دكتور)، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص: ١٦٦.
٢٨- علم الأصوات: ١٦٧، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٥٠ -١٥١.
٢٩- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٦هـ)، لمقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ص: ٤ / ٢٤٩.

إعراب عارضة بعروض عامل الرفع[٣٠]، والله أعلم.

وحقيقة ثقل الحركة على الواو، والياء يأتي من طبيعة صوتيهما؛ لأنهما يستعملان في العربية استعمالا مزدوجًا، فقد يُعدان صوتين صامتين، لكنهما ضعيفان عن باقي الصوامت؛ لأن لها شبهًا بالأصوات الذائبة، «وكان الأصواتيون المحدثون على حقٍّ حين وصفوهما، بأنهما أنصاف الحركات (أو أنصاف الذوائب)، أو أنهما أشباه أصوات اللين (أي: الذوائب، أو المصوتات»[٣١].

ووجه الشبه بين الواو، والياء (أنصاف الحركات)، وبين الأصوات الصامتة هو قلة وضوحها في السمع؛ لأنها لو كانت حركاتٍ خالصةً لكانت أكثر وضوحًا من الصامتة، فمن مميزات الحركات الوضوح السمعي[٣٢].

والواو، والياء أنصاف الحركات تعامل معاملة الحركات، على عكس أحرف الذلاقة (يجمعها قولنا: مر بنفلٍ)؛ لزيادة الشبه بينهما أكثر من أحرف الذلاقة التي تسمى كذلك بـ (أشباه الحركات)، قال الدكتور كمال بشر عن الواو، والياء أنصاف الحركات: «والحقيقة أن هذه الأصوات من حيث النطق الصِرْف[٣٣] تقترب من الحركات في صفاتها، ولكنها في التركيب الصوتي للغة تسلك مسلك الأصوات الصامتة، ومن هناك كانت تسميتها بأنصاف الحركات، وهذه الأصوات أقرب إلى الحركات من تلك الأصوات التي سميناها سابقًا بأشباه الحركات»[٣٤].

ووصف الدكتور هنري فليش الواو، والياء المتبوعتين بمصوت، بالصامت

٣٠- ينظر: الدسوقي، محمد عرفه (ت١٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تحقيق: محمد عليش، دار الفكر، بيروت، ص: ١ / ٧، وأبو العباس سيد أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج (كان حيا ١٢٦٩هـ)، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، ص: ٢ / ٣٤٣.

٣١- المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٥١.

٣٢- ينظر: علم الأصوات: ٣٦٨.

٣٣- بكسر الصاد وسكون الراء، بمعنى الخالص.

٣٤- علم الأصوات: ٣٦٨.

الضعيف؛ لذلك ثقلت عليه الحركات، بقوله: «والكراهة الثانية: كراهة النطق بصامتٍ ضعيف مع مصوت من جنسه، كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة، (وكذلك الواو مع الكسرة)، هذه الكراهة تفسر لنا من الناحية الصرفية حالاتٍ كثيرة من المخالفة، عند إبدال الواو والياء همزة...»[٣٥].

وفسر هنري فليش حقيقة الثقل، والتكلف بنطق الكسرة على الواو، أو الضمة على الياء، لكنه لم يجد تفسيرًا لتكلف نطق الضمة على الواو، أو الكسرة على الياء، بقوله: «عندما تلتقي الواو بالكسرة قد يحدث أن ترى نوعًا من تكلف النطق، وثقله، فلكي ننطق بالواو تستدير الشفتان، ولكي ننطق بالكسرة يحدث العكس فتنفرجان، أما في حالة الواو، والضمة (وُ)، أو الياء والكسرة (ي)، فلسنا ندري، على الأقل بوساطة عاداتنا اللغوية، نوع المشقة النطقية التي يُمكنَ أن تنجم في نطقها، وقد اعتدَّ النحاة العرب تتابع هذا النوع ثقيلا»[٣٦].

في حين أن وقوع الضمة على الياء، أو الكسرة على الواو عند علماء العربية ثقيل، لكنه لا يعدُّ بثقل الضمة التي على الواو، أو الكسرة التي على الياء، وفسروا مجيء اسم المفعول من الأجوف اليائي على أصله من غير إعلالٍ عند بني تميم، بأنهم لا يكرهون من الضمة على الياء ما يكرهون منها على الواو، فيُقَال: «مَدْوُوفٌ، جاءَ علَى الأَصْل، وهي تَمِيمِيَّةٌ، قال: والْمِسْكُ في عَنْبَرِه مَدْوُوفُ، أَي: مَبْلُولٌ، أَو مَسْحوقٌ، قال الجَوْهَرِيُّ: ولا نَظِيرَ له في ذَوَاتِ الثَّلاثَة من بَنات الواو سوَى ثَوْبٍ مَصْوُونٍ، وهما نَادِرَان، والكلامُ مَدُوفٌ وَمصُونٌ، وذلك؛ لثقَل الضَّمَّة على الواو، والياءُ أَقْوَى علَى احْتِمَالِها منها، فلهذا جاءَ ما كانَ من بَنَاتِ الياءِ بالتَّمَام»[٣٧].

٣٥- هنري فليش، العربية الفصحى نحو بناءٍ لغوي جديد، تعريب: د. عبد الصبور شاهين، ط (٢)، دار المشرق، بيروت، ص: ٤٧.

٣٦- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: ٢٠٤.

٣٧- الزبيدي، تاج العروس منْ جواهر القاموس: ط (١)، مصر، ١٣٠٦هـ، ص: ٢٣ / ٣١٠.

ولا يخفى ثقل الضمة على الواو، والكسرة على الياء؛ لأنه سيؤدي إلى تتابع ثلاث حركات ثقيلة، فالواو بضمتين وما بعدها ضمة، وكذلك الياء بكسرتين وما بعدها كسرة، حتى إن علماءنا يعدون الضمة على الواو، والكسرة على الياء «أثقل من اجتماع همزتين، وإن امتحنت ذلك وجدته كذلك»[٣٨]، والله أعلم.

وما قرَّره فليش هو ما ذهب إليه علماؤنا عينُه، بذكرهم ثقل الحركة على الواو، والياء؛ لأنهما ضعيفان، فقد ذكروا أن ما كان من الأسماء على وزن (فَعْل) معتل العين، لا يجمع في التكسير على (أفعُل) قياسًا؛ لثقل الحركة على أحرف العلة[٣٩]، حتى إنهم لثقل الحركة يبدلون حرف العلة همزة، كما في ثوب، يجمع على أَثْؤُب، قال الزبيدي: «أَثْوُبٌ، وبَعْضُ العَرَبِ يَهْمِزُهُ فيقولُ: (أَثْؤُبٌ)؛ لاسْتِثْقَالِ الضَّمَّة على الوَاوِ، والهَمْزَةُ أَقْوَى على احْتِمَالِهَا منها، وكذلك دَارٌ وأَدْؤُرٌ، وسَاقٌ وأَسْؤُقٌ، وجَمِيعُ ما جَاءَ على هذا المِثَالِ»[٤٠].

مواضع نقل حركة المعتل في البنية العربية

المواضع التي تُنقل فيها حركة أحرف العلة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها[٤١]، هي:

الأول: أن يكون الحرف المعتل عينًا لفعلٍ، مجرد، أو مزيد، مع مراعاة شروط نقل الحركة السابقة، فمن ذلك:

بناء الماضي الأجوف للمفعول

نحو: (قيل)، أصلها: قُوِل، على فُعِل، ثم نقلت حركة الواو إلى القاف، بعد

٣٨- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس البغدادي (ت٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط (٢)، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ، ص: ١ / ١٣٨.
٣٩- ينظر: همع الهوامع: ٣ / ٣٤٨، وشرح الأشموني: ٤ / ١٧٢ -١٧٣.
٤٠- تاج العروس: ٢ / ١٠٩.
٤١- ينظر: أوضح المسالك: ٣ / ٣٤٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش: ١٠ / ٥١٥٩.

سلب حركتها؛ لأنه أولى بالحركة منها؛ لأنها لا تقوى على حمل الحركة؛ لضعفها؛ لأنها أحرف تتولد من الحركات[٤٢]، فانقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ونحوه: صان، إذا بني للمفعول أعل بالنقل، أصله: صُوِن، مبني للمفعول، نقلت حركة الواو إلى الفاء بعد سلب حركتها، فصارت صِوْن، وقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها[٤٣].

ويبدو أن العلة في نقل حركة الياء هنا هو استثقال الحركة على حرفي (الواو، والياء)، وللتخلص من هذا الثقل نقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركته، والله أعلم.

أما عند المحدثين من علماء الأصوات فهو حذف المقطع الحركي (و+ ـــــ)؛ لأن هذا المقطع مكروه في اللغة العربية، وعوض عنه طولٌ في المقطع الأول للكلمة: (ق + ـــُـــ/ و + ـــ/ ل + ـــَ)، حذف المقطع الثاني وهو الحركي لثقله، وعوض طول المقطع الأول بمدِّ قمة المقطع الأول، فتكون: قُول، وهذا التعليل ينطبق على لغةٍ من لغاتٍ ثلاث هذه أضعفها[٤٤].

أما عند الدكتور فوزي الشايب فإن ما حصل بعد بناء الكلمة للمفعول أن وقع الواو، أو الياء بين حركتين، وهذا البناء مما يضعف الواو والياء، لذلك حذف الياء[٤٥]، وبعد حذفها التقت الحركتان (الضمة، والكسرة)، فتشكلت منهما حركة طويلة، فغلبت الكسرة على الضمة؛ لأن الكسرة أخفُّ من الضمة، فصارت: قِيل، وهذه هي اللغة الفصيحة التي وردت عن العرب، وقد ورد عن

٤٢- ينظر: شرح المراح لديكنقوز: ١٢٦.
٤٣- ينظر: التفتازاني، مسعود بن عمر سعد الدين (ت٧٩٣هـ)، شرح السعد على مختصر التصريف العزي، شرح وتحقيق: الدكتور: عبد العال سالم مكرم، ط (١)، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م، ص: ١٢١.
٤٤- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٩٤.
٤٥- ينظر: العربية الفصحى نحو بناءٍ لغوي جديد: ٤١ -٤٢، و

بعض العرب: تغليب الضمة على الكسرة، فقالوا: بوع، وهذه لغة ضعيفة[٤٦]، والله أعلم.

قال الدكتور فوزي الشايب: «وبعد سقوط شبه الحركة، فإن كانت الحركتان متماثلتين، اجتمعتا فتشكلت منهما حركة طويلة، وبذلك نحصل على (قال، وباع)، أما إذا كانت الحركتان مختلفتين، فإنه لا سبيل إلى إدماجهما في حركةٍ واحدةٍ، ولا سبيل إلى تتابعهما، قال بروكلمان: «من غير الممكن في اللغات الساميةٍ التقاء حركتين التقاءً مباشرًا»، ولهذا فإذا كانتا مختلفتين، فإن القاعدة في العربية أن الحركة التالية لشبه الحركة تسقط هي الأخرى، ويعوض عنها بمدٍّ حركة المقطع الأول»[٤٧].

مضارع الأجوف اليائي والواوي سواء أكان مبنيًا للفاعل، أم للمفعول

نحو: يقول، ويبيع، أصلهما: يَقْوُل، ويَبْيِع، نقلت حركة حرف العلة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها؛ لأنه أولى بالحركة منها؛ لأنها لا تقوى على حمل الحركة، فتكون: يقول، ويبيع[٤٨].

وأما المبني للمفعول، فنحو: يصون، يصبح: يُصْوَن، تنقل حركة المعتل إلى الصحيح الساكن قبله، فتصبح: يُصَوْن، وتقلب الواو ألفًا؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصارت: يُصان[٤٩].

فالعلة في نقل الحركة من الواو والياء إلى ما قبلهما هي ثقل الحركات على أحرف العلة.

٤٦- ينظر: حسام سعيد النعيمي (دكتور)، أبحاث في أصوات العربية، ط (١)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٨م، ص: ٢٠ -٢١، و ص: ٢٥.

٤٧- فوزي حسن الشايب (دكتور)، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، ص: ٥٨.

٤٨- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٢٢.

٤٩- ينظر: القطف النظيف: ١٢٣.

أما عند المحدثين فليس هناك نقل للحركة كما يرى القدماء، وحقيقة ما يحصل في المضارع الأجوف هو أنه تجتمع أربعة مقاطع قصيرة في الكلمة الواحدة، وهذا لا تجيزه العربية، لذلك يضطرون إلى حذف إحدى قمم المقاطع فيتشكل مقطع قصير مغلق (ص + م + ص)، مع مقطعين قصيرين، وهذا مقبول في العربية، فالفعلان (يقول، ويبيع) مضارعان، وهما مأخوذان من الماضي بزيادة حرف المضارعة (الياء)، فالماضي: (قوَل، وبيع) وعند إضافة حرف المضارعة، يصبحان: (يَقُوُلُ، ويَبِيعُ) وهو مكون من أربعة مقاطع قصيرة، وهو مرفوض كما مرَّ، وكذلك وقعت الواو، والياء فيهما بين حركتين فضعفا لذلك، وقد عبَّر عنه القدماء بقولهم: كراهة توالي أربعة متحركات في الكلمة الواحدة، أو فيما هو كالكلمة الواحدة[٥٠].

قال الدكتور فوزي الشايب: «وأما الإعلال بالنقل فقط، والذي يمثلون له عادة بـ (يقول، ويبيع) ونظائرهما، فهذان يعتقد القدماء أن أصلهما: يقْوُل، ويبْيِع، ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله، وبقيت العين على حالها، والقول بأن الأصل في هذين الفعلين ونظائرهما هو سكون الفاء مرفوض، والقول بنقل الحركة من أصل لآخر مرفوض أيضًا، وما قلناه عن الأفعال السابقة نقوله هنا، أي: إن الأصل فيها تتابع أربعة مقاطع قصيرة، وقعت فيهما الياء والواو بين حركتين فضعف مركزهما، فسقطتا، فتشكل من الحركتين اللتين تكتنفانها حركة طويلة، فمن يَقُوُل إلى يقُول، ومن يَبِيع إلى يَبِيع»[٥١].

ومما يرد على ما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب مجيء القاف مضمومًا، مع أنه في الماضي مفتوح، فلو كان كما يرى لكان القاف مفتوحًا أيضًا، وإلا فما

٥٠- ينظر: ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م. مطبوع مع حاشية الخضري، ص: ١ / ٣٧٣.

٥١- من مظاهر المعيارية في الصرف العربي: ٨٩ - ٩٠.

الذي جعله مضمومًا، إن لم يقل بما قال به القدماء من علماء الصرف العربي؟، والله أعلم.

مزيد الثلاثي الأجوف بالهمزة، ومضارعه، نحو: أجاب، يُجيب، إجابةً

أصلها: أَجْوَب، نقلت حركة المعتل (الواو) إلى الصحيح الساكن قبلها، فصارت: أَجَوْب، وقلبت الواو ألفًا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فصارت: أجاب، وفي المضارع قلب الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، أما (إجابةً)، فأصلها: إجْوابًا، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقلبت ألفًا كما في الفعل، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين، وعوِّضت عنها تاء في الآخر[٥٢].

أما عند المحدثين فإن التغييرات التي حدثت هنا لا تعدو ما سبق في يقول، ويبيع ؛ إذ (أجاب)، فعل ماضٍ مزيد على الثلاثي بالهمزة للتعدية، وعند زيادتها، صار في الكلمة أربعة مقاطعً قصيرة، وهو مرفوض، أي: إن الأصل: جَوَب، وعند إضافة الهمزة، صار: أجَوَب، فالتَقَتْ أربعة مقاطع قصيرة، وكذلك وقعت الواو بين حركتين، وهذا سبب ضعفها وحذفها، والتَقَتْ حركتان من جنس واحد فتشكل منها صائت طويل[٥٣]، والله أعلم.

المزيد بالهمزة، والسين والتاء، نحو: استقام، يستقيم، استقامةً.

نحو: نستعين، أصله: نستَعْوِن، نقلت حركة الواو إلى العين وقلبت ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فالحركة المنقولة من حرف العلة لا تجانس حرف العلة؛ لهذا قلب حرف العلة إلى حرف يجانس حركته، وهو الياء، والمصدر: استعانة، أصله: استعوانًا، نقلت حركة الواو إلى العين، فلما انفتح ما قبلها، وهي في نية الحركة انقلبت ألفًا فوجب حذف أحد الألفين الساكنين، فقيل: حذفت الأولى؛

٥٢- ينظر: شرح مختصر العزي: ١٢٦، والقطف النظيف: ١٢٦.
٥٣- ينظر: فوزي حسن الشايب (دكتور)، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص: ٨٧.

لأن الثانية مجلوبة لمعنًى فهي أولى بالبقاء، وقيل: حذفت الثانية؛ لأن الأولى أصلية، فهي أولى بالبقاء، ثم لزمت الهاء عوضًا من المحذوف[٥٤].

وإذا بنيت (أفعِل، واستفعل، وانفعل، وافتعل) للمفعول يحصل إعلال بالنقل أيضًا، نحو: أُجيب، ويُجاب، واُستُقيم، ويُستَقام، فأصل (أُجيب)، أُجْوَب، ضممنا الحرف الأول، وكسرنا الحرف ما قبل الأخير، فصارت: أُجْوِب، ونقلنا حركة الواو إلى الجيم؛ لأن الحرف الصحيح أولى بالحركة من المعتل، ولثقل الحركة على الواو، فصارت: أُجِوْب، وقلبت الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصارت: أُجِيب، وأما (يُجاب) فأصلها: (يُجْوِب)، وعند بنائها للمفعول، نضم الأول، ونفتح ما قبل الحرف الأخير، فتكون: يُجْوَب، وننقل حركة الواو إلى الجيم؛ لأنه أولى منه بالحركة، ونقلب الواو ألفًا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاحها الآن، فصارت: يُجاب، أما (اُستِقيم) فأصلها: (استَقْوَم)، وعند بنائها للمفعول، تصبح: (اُستُقْوِم) نقلت حركة الواو إلى القاف؛ لأنه أولى بالحركة من المعتل، وقلبنا الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصارت: استُقيم، أما مضارعه (يُستَقام)، فأصله: (يستقْوِم) وعند بنائه للمفعول صار: يُستَقْوَم، نقلنا حركة الواو إلى القاف، وقلبنا الواو ألفًا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في الحال، فصارت: يُستَقام.

و(انقِيد)، مبني للمفعول، أصله: انقَوَد، وعند بنائه للمفعول يضم أوله، وثالثه، ويكسر ما قبل آخره، فيصبح: اُنقُود، نقلت حركة الواو إلى القاف بعد سلب حركته، وقلب الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصارت: انقِيد، بكسر همزة الوصل؛ لأنها تابعة لحركة الحرف الثالث.

و(اختير)، مبني للمفعول، أصله: اختَيَر، وعند بنائه للمفعول يضم أوله،

٥٤- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٢٨، وينظر: القطف النظيف: ١٢٦.

وثالثه، ويكسر ما قبل آخره، فيصبح: اُختُيِر، نقلت حركة الياء إلى التاء بعد سلب حركته، فصارت: اختِير، بكسر همزة الوصل؛ لأنها تابعة لحركة الحرف الثالث[٥٥].

وما حصل عند المحدثين في (انقاد، واختار) عند بنائهما للمفعول، هو وقوع الواو، والياء بين مصوتين، وهذه الحال تضعفهما، مما يؤدي إلى حذفهما، فيلتقي بعد حذفهما مصوتان مختلفان (الضمة، والكسرة)، فتغلب الكسرة على الضمة؛ لخفة الكسرة قياسًا مع الضمة، وتمدُّ الكسرة مشكِّلةً حرف المد (الياء)[٥٦]، والله أعلم.

أما في حالتي (أجاب، واستقام) فإن الواو والياء لم تقعا بين مصوتين ليضعفا فيحذَفا، أو يُسْقَطا، وأن ما حصل معهما هو وجود المزدوج الحركي، وهذا ما تكرهه العربية، لذلك تتخلص منه؛ لأنه لا يمكن أن يتكون المقطع من حركاتٍ (قمم)؛ إذ لا بد في المقطع من وجود قاعدة وقمة في أبسط أنواعه، «لذلك كان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج»[٥٧]، ففي (أُجْوِب) يتكون لدينا مقطع حركي وهو الثاني (و + ـِـــ)، فنسقط العنصر الذي يسبب حدوث هذا النوع من المقاطع، هو هنا الواو، ونمدُّ الكسرة لتكون حركة طويلة، فتصبح: أُجيب، ومثله: استُقْوِم يُستَقْوَم.

ومما يرد على الدكتور عبد الصبور شاهين هنا أن الواو ليست حركة طويلة، وإنما هي شبه حركةٍ، ولكنها تعامل في المقطع معاملة الصامت، كما نصُّوا على ذلك، قال الدكتور غانم قدوري الحمد وهو يتحدث عن وجود المزدوج في العربية: «ومن ثَمَّ فالراجح لدينا في هذه القضية أن العربية لا تعرف الذوائب المزدوجة، وأن الواو والياء يرمزان إلى صوتين جامدين إذا سُبِقا بحركةٍ، أو تلتهما

٥٥- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٢٩، والقطف النظيف: ١٢٨ -١٢٩.
٥٦- ينظر: العربية الفصحى: ٤٠ -٤١.
٥٧- المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٣.

حركة، ويرمزان إلى صوتين ذائبين إذا كانا إشباعًا للضمة، أو الكسرة.

ولعلَّ مما يؤيد ذلك، ويؤكده هو النظام المقطعي للكلمة العربية، والبناء الصرفي لها، فنجد ما سماه بعضهم بالمزدوج يقع موقع الصوت الجامد مع حركة تسبقه، أو تتبعه، فكلمة (وَعَدَ) تتساوى مقاطعها مع كلمة (كَتَبَ)، وأن (وـــَ) = (كـ ـــَ).....، والبناء الصرفي لهذه الكلمات، وما يشبهها يقتضي اعتبار الواو، والياء فيها صوتين جامدين، حتى يتسق بناؤها المقطعي، ويستقيم وزنها الصرفي»[٥٨].

والذي يبدو لي أن ما حدث هو ضعف الواو، كما عبَّر عنه هنري فليش، حتى وإن لم تقع بين مصوتين كما هنا؛ لأن ضعف الواو والياء فيما يبدو لا يختص بوقوعه بين مصوتين، بل يضعفان إذا وليتهما حركة، وهذا ما ذهب إليه علماؤنا القدامى، من أن الضمة والكسرة إذا وقعت بعد الواو، أو الياء فإن هذا يؤدي إلى الثقل، فاقتضت العربية التخلص من هذا الثقل، أو الضعف، بإسقاط الواو وإشباع الحركة التي بعده فتصبح كسرةً طويلةً، والله أعلم.

فعل الأمر من الأجوف المزيد، نحو: أجب، واستقم.

أصله: أجْوِب، نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها، وحذفت الواو؛ لدفع التقاء الساكنين، أو نقول: أصله: تُجيب بعد الإعلال، (أي: الأصل القريب)، وهو (تُجيب) حذف حرف المضارعة (التاء) فعادت الهمزة الزائدة، فصار: أجيب، وحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، والله أعلم.

وأما (استقم)، فأصله: تستقْوِم، نقلت حركة الواو كما مرَّ، وقلبت ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصارت: تستقيم، ولبناء فعل الأمر منه نحذف حرف المضارعة، ونبني آخر الفعل على السكون، ونجلب همزة الوصل؛ للتوصل

٥٨- المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٥١.

للنطق بالساكن، فتصبح: استقيم، ونحذف الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، فتصبح: استَقِم[٥٩].

أما التفسير الصوتي لإعلال (أجب، واستقم)، فإنه إسقاط العنصر الضعيف (الواو) المكسور في (أجوِب، استَقْوِم)، فأصبحت: أجِب، واستقِم؛ لأن الكسر سيقع بعد الجيم، والقاف.

الثاني: الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته، نحو: (مقام)، أصله: مَقْوَم -على مثال مذهب -فنقلت حركة الواو إلى القاف، وقلب الواو ألفًا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فصارت: مقام، وهو يحتمل أن يكون مصدرًا ميميًّا، أو اسم مكان، أو زمان، ونحوه: مآب، أصله: مأْوَب، بسكون الهمز، وفتح الواو فنقلت فتحة الواو إلى الهمزة، وقلب ألفًا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن.

ومما يشبه المضارع في وزنه دون زيادته: اسم الفاعل من الثلاثي المزيد الأجوف؛ إذ يعتل بما اعتلَّ به مضارعه، نحو: مُجيب، ومستقيم.

فمجيب، أصله: مُجْوِب، نقلت كسرة الواو إلى الجيم، وقلب الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصار: مجيب.

وأصل (مستقيم): مُستقْوِم، نقلت كسرة الواو إلى القاف، وقلب الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصار: مستقيم[٦٠].

وما حدث فيه حسب التحليل الصوتي الحديث هو إسقاط الواو الضعيف؛ لأنه متبوع بكسرة، ثم تشبع هذه الكسرة فتتحول إلى ياءٍ مدِّيَّة، والله أعلم.

٥٩- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٣٠، والقطف النظيف: ١٢٩.
٦٠- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٣٠.

الثالث: صيغة مفعول، وهي اسم المفعول من الثلاثي المجرد الأجوف، نحو: مقُول، أصله: مقْوُول، نقلت ضمة الواو إلى القاف، وحذفت إحدى الواوين على الخلاف في المحذوف؛ لدفع التقاء الساكنين، فصار: مقول، ومثله: مصُون، وزنه: مفعُل عند سيبويه، ومفول عند الأخفش.

ومبيع، أصله: مبيوع، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها، فصارت: مبُيوع، وحذف واو مفعول؛ لأجل التقاء الساكنين، فصار: مبُيع، وكسر ما قبل الياء؛ لتصح الياء، فصار: مبِيع، ومثله: مدين[٦١].

أما تفسير التغييرات التي تطرأ على صيغة اسم المفعول من الأجوف عند المحدثين، فقد قال عنها الدكتور فوزي الشايب: «والأمر عندنا أيسر بكثيرٍ مما ذهب إليه النحاة التقليديون، فبالنسبة إلى الواوي (مقوول)، كل ما يحصل هو مجرد مخالفة[٦٢] بين عنصري المزدوج الصاعد (وـُ) عن طريق إسقاط الصامت، فتتصل الضمة الطويلة، أو ما يسمى بواو مفعول بالفاء، فتصبح الصيغة (مقول) بوزن مفول، وقد قدمنا أن نتيجة التخالف بين الأصوات قد تكون مجرد اختفاء الصوت فحسب.

أما بالنسبة إلى اليائي (مبيع)، وأصله (مبيوع)، فالذي يحصل أولا هو عمليةُ مماثلة بين الحركة، وشبه الحركة (يو) عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلةٍ، فتتحول الكلمة بذلك من (مبيوع) بوزن (مفعول) إلى (مبييع) بوزن (مَفعيل)، ثم بعد المماثلة تأتي عملية المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (ي ـِ) بإسقاط الصامت، أي: الياء، فتتصل الكسرة الطويلة بالفاء، فتصبح الصيغة (مبيع)، بوزن: مفيل»[٦٣].

٦١- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٣٣، والقطف النظيف: ١٣٤.
٦٢- وحدوث المخالفة بسبب ضعف الواو المضمومة، والله أعلم.
٦٣- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٧٤.

أقول: ما الداعي إلى المماثلة بين الحركة وشبه الحركة (يو) في مبيوع؟، ألا يمكن أن نسقط الصامت (الياء)؛ لضعفه؛ لأنه متبوع بحركة حتى تكون القاعدة ماشية على وتيرةٍ واحدة مع كل الألفاظ، فنقول: حذف الصامت (الياء) فصارت: مبوع، ثم حولت الحركة الطويلة (الواو) إلى الياء (الحركة الطويلة)؛ لأن الياء أخفُّ كما تقرر، وقد ورد عن تميم أنها تتم المفعول من الأجوف اليائي فيقولون: مديون، ومبيوع، ومخيوط.

قال السعد: «وبنو تميم يثبتون الياء، وفي بعض النسخ يتممون الياء دون الواو؛ لأنها أخف من الواو، فيقولون: مبيوع، كما يقولون: مضروب، وهذا قياس مطرد عندهم، .....

ولم يجئ ذلك من الواوي»[٦٤].

كما أن النحاة أجازوا في مبيع: مبوع، أي: من غير إبدال الواو بالياء، وهي لغة هذيل[٦٥]، قال النحاس: «وأجاز النحويون: رمل مهول، وثوب مبوع، بنوه على بوع الثوب، فأبدل من الياء واوًا، لضمة ما قبلها، وأنشد الفراء:

ألم تَرَ أنَّ المُلكَ قد شُونَ وجهُهُ ونَبْعُ بِلادِ اللهِ قد صارَ عَوسَجا

يريد شين[٦٦]»[٦٧].

الرابع: المصدر الموازن لـ (إفعال، أو استفعال)، نحو: إقامة، واستقامة،

٦٤- شرح السعد على تصريف العزي: ١٣٤ -١٣٥، وينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٧٥.

٦٥- ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد (ت٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥م، ص: ٢ / ٧٦٨.

٦٦- والشَّين خلاف الزين، والعرب تقول: وجه فلان زَيْن، أي حَسَنٌ ذو زَين، ووجه الآخر شَين، أي: قبيح ذو شَيْن، ينظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط (١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م، ص: ١١ / ٢٨٥.

٦٧- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط (٣)، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م، ص: ٥ / ٥٩ - ٦٠.

أصلهما: إقْوام، واستقْوام، نقلت فتحة الواو إلى القاف، وقلب الواو ألفًا، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين؛ لالتقاء الساكنين، ثم يؤتى بالتاء عوضًا، فيقال: إقامة، واستقامة، والله أعلم.

نقل حركة حرف العلة إلى متحركٍ قبله، بعد سلب حركته

ومن ذلك: **الفعل الناقص الواوي الماضي عند اتصاله بضمير الجمع، نحو: رضُوا.**

أصله: رضِيُوا، لمّا كانت الضمة على الياء ثقيلةً نقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركته، وحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين الياء (لام الكلمة)، وضمير الجماعة (الواو)، فصارت: رضُوا[٦٨].

وأما (سرُوا)[٦٩]» فأصله: سرُوُوا، «فإن شئت تحذف ضمة الواو؛ لثقلها عليها، فيلتقي ساكنان، فتحذف الواو الأولى، وإن شئت تنقل ضمة الواو الأولى إلى الراء بعد سلب حركتها، وتحذف الواو الأولى فيصير: (سرُوا)، وظاهر كلام المصنف فيما يأتي يدلُّ على الثاني، تأمَّل»[٧٠].

والذي يبدو أن بقاء ضمة العين، أولى من أن تنقل ضمة اللام إلى العين؛ لأن ضمة العين أصلية في وجودها مع العين، أما ضمة اللام فهي ليست للعين أصالةً، وإنما هي للام، والحركة الداخلية، أولى من الخارجية، فالحركة المنقولة من اللام إلى العين تكون خارجية، مع عين الكلمة، في حين أن ضمة العين حركته الأصلية، ونحن لا نحتاج إلا أن تكون هناك ضمة قبل واو الضمير؛ لتناسبه، والله أعلم.

٦٨- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٣٨ -١٣٩، و١٤١، والقطف النظيف: ١٤١.

٦٩- سرو: سخاء في مروءة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٧٠- الكيلاني، أبو الحسن علي بن هشام، شرح أبي الحسن الكيلاني لتصريف العزي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٤٠هـ، ص: ٢٤.

أما ما حدث هنا عند المحدثين، فإسقاط العنصر الذي يسبب المزدوج الحركي (الواو في سرُووا، والياء في رضِيوا)، وامتصت الحركة الطويلة الحركة القصيرة، فصار: سروا، ورضوا[٧١].

المضارع الناقص الواوي مضموم العين

مثل (يغزو) عند إسناده إلى ضمير جماعة الذكور، نقول: يغزُوْن، وأصله: يغْزُوُوْن، «فإن شئت تحذف ضمة الواو؛ لثقلها عليها، فيلتقي ساكنان، فتحذف الواو الأولى، وإن شئت تنقل ضمة الواو الأولى إلى الزاي بعد سلب حركتها، وتحذف الواو الأولى»[٧٢].

والأولى عدم نقل الحركة كما مرَّ، والله أعلم.

وكلام السعد يدلُّ على عدم نقل الضمة من لام الكلمة إذا كان عين الكلمة مضمومًا، كما في سرُوا؛ لأن نقلها يلزم منه تحصيل الحاصل، وهو ضم ما قبل واو الضمير[٧٣]، والله أعلم.

أما عند المحدثين فجل ما يحصل هنا هو إسقاط الواو، أو الياء؛ لأنها وقعت بين مصوتين، ثم يأتي الضمير الحركي (الواو) ضمير جماعة الذكور العاقلين الغائبين، وما هو إلا حركة طويلة، فمثلا مقاطع: يغزُوُوْن، قبل التغيير هي:

(ص+ح+ص / ص+ح / ص+ح+ص / ص+ح)، أما مقاطعها بعد التغيير فهي: **يغزون**

(ص+ح+ص / ص+ح ح / ص+ح).

٧١- ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٦٢.
٧٢- شرح أبي الحسن الكيلاني لتصريف العزي: ٢٤.
٧٣- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٤٠، وتدريج الأداني: ١٦٣.

قال الدكتور فوزي الشايب: «والأمر في الحقيقة أيسر بكثيرٍ مما ذهب إليه القدماء، والمتأخرون والتقليديون عمومًا، أما بالنسبة لـ (يدعوُون)، فكل ما حصل أن سقط شبه الحركة؛ لوقوعه بين حركتين، وامتصت الضمة القصيرة، ضمة العين، الضمة الطويلة، ضمير الجماعة الحركي، فأصبح الفعل من ثَمَّ: (يدعُون)، بوزن يفعون»[٧٤].

الفعل المضارع من الناقص مكسور العين، نحو يرمي عند إسناده إلى جماعة الذكور

يرْمُون، أصله: يرْمِيُوْن، نقلت حركة اللام إلى العين بعد سلب حركته؛ لثقل الضمة على الياء، وحذفت اللام؛ لالتقاء الساكنين، فصارت: يرْمُون، قال الكيلاني: «وتحذف لام الفعل من فعل جماعة الذكور في الخطاب، والغيبة، نحو: تغزُون، ويرمُون، ويرضَون، والأصل: تغزُوُوْن، ويرْمِيُوْن، ويرْضَيُوْن، ففي الأولين تُنقل حركة الواو، والياء إلى ما قبلها، بعد سلب حركته، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين، وفي الثالث قلبت الياء؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين»[٧٥].

وقال الدكتور فوزي الشايب عن الناقص اليائي (يرمِيُون): «حصلت فيه مماثلة أولا بين الحركات، حيث ماثلت حركة العين حركة اللام، التي هي الضمة الطويلة التي تمثل ضمير الجماعة الحركي، وبذلك أصبح الفعل (يرمُيون) بوزن (يفعُلون)، وترجع هذه المماثلة في الحقيقة إلى تأثير حركة المقطع المنبور (يو) هنا، قال بروكلمان: «وفي كل اللهجات الحديثة، وكذلك النطق الحالي للعربية القديمة أيضًا، تتجه كل حركات الكلمة الواحدة في النغمة نحو حركة المقطع المنبور نبرًا رئيسيًا»، ومعروف تمامًا أن مبدأ الانسجام الحركي ناشئ عن الميل الطبيعي تجاه

٧٤- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٦٤، وينظر: أبحاث في أصوات العربية: ٣١ - ٣٢.
٧٥- شرح أبي الحسن الكيلاني لتصريف العزي: ٢٥، وينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٤٥.

الاقتصاد في الجهد العضلي.

وبعد عملية المماثلة بين الحركات، تحصل عملية مخالفةٍ بين الحركات وأشباه الحركات، وذلك بإسقاط شبه الحركة، أي: (الياء) لام الكلمة، فتنضم الحركات المتماثلة، أو يمتصّ ضمة العين الجديدة ضمير الجماعة الحركي، فيصبح الفعل (يرمون)، بوزن يفعون»[٧٦].

إسناد الناقص مضموم العين، إلى ضمير المخاطبة المؤنثة، نحو: تغزين

أصله: تغْزُوين، نقلت كسرة لام الكلمة (الواو) إلى ما قبلها، بعد سلب حركته، وحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، فصارت: تغْزِين في خطاب المفردة المؤنثة[٧٧].

أما التفسير الصوتي الحديث لـ (تغزُوين)، فإن ما حصل هو إسقاط العنصر الذي يسبب المزدوج الحركي (الواو)، بعد المماثلة بين الحركات، أي: بقلب ضمة عين الفعل (الزاي) إلى كسرة؛ لتحصل المماثلة، ثم تندمج الحركتان (القصيرة، والطويلة) في حركة واحدة، عن طريق امتصاص الكسرة الطويلة للقصيرة، فيصبح الفعل: (تغزين)[٧٨]، والله أعلم.

أما إن كان مكسور العين وأسند إلى ضمير المخاطبة، نحو: (ترمين)، وأصله: (ترمِيين) فإن ما يحصل هو المخالفة بإسقاط شبه الحركة (الياء) مع حركته، (أي: قاعدة المقطع مع قمته)، فتمتص الكسرة الطويلة (أي: ضمير الفاعلة) الكسرة القصيرة، فيصبح الفعل: ترمين[٧٩].

٧٦- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٦٤ - ٦٥.
٧٧- ينظر: شرح أبي الحسن الكيلاني لتصريف العزي: ٢٥، وشرح السعد على تصريف العزي: ١٤٤.
٧٨- ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٦٥.
٧٩- المرجع نفسه، ص: ٦٥.

اسم الفاعل من الناقص عند جمعه جمع مذكر سالمًا، نحو: غازون، ورامون، وراضون

أصل غازون: غازِوُون (أصل بعيد) قلبت الواو الأولى (لام الكلمة) ياءً؛ لوقوعها رابعةً مسبوقةً بكسرة، فصار: غازِيُون، ثم نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها؛ لثقل الضمة على الياء، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، فصار: غازُون.

وأصل: رامون: رامِيُون، نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها؛ لثقل الضمة على الياء، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، فصار: رامُون.

وأصل: راضُون: راضِوُون (أصله البعيد)، قلبت الواو الأولى (لام الكلمة) ياءً؛ لوقوعها رابعةً مسبوقةً بكسرة، فصار: راضِيُون، نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته؛ لثقل الضمة على الياء، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، فصار: راضُون[٨٠].

أما عند المحدثين فما حصل ليس إلا إسقاط شبه الحركة، ثم امتصاص الحركة القصيرة من قبل الحركة الطويلة، والله أعلم.

المبحث الثاني: نقل الحركة من (الهمزة)

وبعضهم يجعلها ملحقةً بأحرف العلة، وقد عدَّها الخليل من أحرف العلة، قال ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ): «ولا يقال له، أي: للمهموز صحيح، وإن كان حرفه حرفًا صحيحًا؛ لصيرورة همزته حرف علةٍ في التليين، كآمن، وأومن، وإيمانًا، ولذلك يقال له: الملحق بالمعتل»[٨١].

٨٠- ينظر: شرح أبي الحسن الكيلاني لتصريف العزي: ٢٧، وتدريج الأداني: ١٧٣.
٨١- شرح المراح: ٩٨.

والهمزة حرف ثقيل، ولثقله يخفف، قال ابن كمال باشا: «وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في تحمل الحركات، إلا أنها قد تخفف؛ لأنها حرف ثقيل؛ إذ مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف؛ لأنه يخرج من أقصى الحلق، فهو شبيه بالتهوع المستكره لكل أحدٍ بالطبع، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، وخاصة قريش، روي عن أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه أنه قال: نزل القرآن بلسان قوم، وليسوا بأصحاب نبي، ولولا أن جبرائيل نزل بالهمزة على النبي عليه الصلاة والسلام ما همزتها، وخففها آخرون، وهم تميم وقيس، والتخفيف هو الأصل قياسًا على سائر الحروف الصحيحة، فتخفف عند الأولين»[٨٢].

وقال الدكتور فوزي الشايب: «تُعدُّ الهمزة بحسب طبيعة نطقها من أصعب الأصوات إخراجًا، وذلك؛ بسبب ما يتطلبه نطقها من جهدٍ عضلي يسببه شدُّ الوترين الصوتيين، وانطباقهما على بعضهما بإحكام، إلى جانب الاحتقان والتوتر الناشئين عن قطع النفس فترةً من الزمن، إلى جانبٍ ضغط الرئتين على الهواء، ثم الانفتاح السريع للأوتار الصوتية»[٨٣].

وطرق تخفيف الهمزة، ثلاثة[٨٤]:

١- تخفف بالقلب، أي: تقلب الهمزة إلى حرفٍ من جنس حركة الحرف الذي يسبق الهمزة، إذا كانت ساكنة وما قبلها متحرك، نحو: راس في رأس، وفاس في فأس، ولوم في لؤم، وبير في بئر، وقرات في قرأت.

٢- تخفف بجعلها بين بين، أي: جعلها بين مخرجها، وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها، فإن كانت الهمزة مفتوحةً جعلت بين مخرج الهمزة ومخرج

٨٢- شرح المراح: ٩٨، وينظر: شرح الرضي على الشافية: ٣/ ٢٥ - ٢٦.
٨٣- فوزي حسن الشايب (دكتور)، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، ط (١)، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، ص: ٤٥٥.
٨٤- ينظر: ابن يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل: عالم الكتب، بيروت، (د، ت)، ص: ٩/ ١٠٧، وشرح المراح لديكنقوز وابن كمال باشا: ٩٨ -٩٩.

الألف، وإن كانت مكسورةً جعلت بين مخرجها وبين مخرج الياء، وإن كانت مضمومةً جعلت بين مخرجها ومخرج الواو، هذا هو معنى بين بين المشهور، وأما معنى (بين بين) غير المشهور، فهو أن تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركة ما قبلها.

٣- تخفف الهمزة بالحذف، إذا كانت متحركة، وما قبلها ساكن، فإن كان الساكن قبلها حرفًا صحيحًا، نحو: يسأل، ويجأر، والمسألة، والخبء، والكمْأَة، والمرْأَة «فالطريق في تخفيفها أن تُلقى حركتها على ما قبلها، وتحذفها»[٨٥]، فتصبح: يسَل، ويجَر، ومسَلَة، والخبُ، والكمَة، والمرَة، كلها بنقل حركة الهمزة إلى الصحيح الساكن قبلها، ثم تحذف الهمزة، أو بحذف الهمزة ثم نقل حركتها بعد الحذف، ولم تحذف الهمزة مع حركتها؛ لأنه يؤدي «إلى الإخلال بإسقاط حرفٍ مع حركته مجانًا من غير حاجةٍ تضطر إلى ذلك»[٨٦].

قال مكي: «فإن كان الساكن الذي قبل الهمزة ليس بحرف مدٍّ ولينٍ، ولا بحرف لين أُلقيت عليه حركة الهمزة في التخفيف، ولا يجوز غير ذلك، نحو: (المسْأَلة، والمشْأَمة، والقرْآن)، وشبهه، تقول في التخفيف: (المسَلة، والمشَمة، والقران)، فتلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها، وتحذفها استخفافًا، وقيل: تحذفها؛ لسكونها وسكون ما قبلها؛ لأن الحركة عليه عارضة، والأول أحسن»[٨٧].

قال الرضي: «وإنما لم تحذف، إذا كان قبلها حرف علةٍ لا يقبل الحركة؛ لأن قياس حذفها -كما مرَّ- أن تنقل أولا حركتها إلى ما قبلها؛ لتدلَّ عليها»[٨٨].

٨٥- شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١٠٩.

٨٦- شرح المراح لديكنقوز: ١٠٠ -١٠١.

٨٧- أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، ص: ١/ ١٨٤.

٨٨- شرح الرضي على الشافية: ٣/ ٢٧.

وإن كان ما قبل الهمزة واوًا، أو ياءً أصليتين، فإنهما يعاملان معاملة الصحيح؛ لأن «الواو والياء، إذا أُسكنتا، وانفتح ما قبلهما في حكم الحرف الصحيح»[٨٩]، نحو: سوُ، بفتح السين وضم الواو، وشيُ، بفتح الشين وضم الياء، «وأصلهما: سَوْء، وشَيْء، بإثبات الهمزة، وسكون ما قبلها فيهما، فأسكنت الهمزة، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين فيهما، فنقلت حركة الهمزة إلى الواو، والياء الأصليتين، فصار: سوُ، وشيُ»[٩٠].

وأجاز القراء في الهمزة المتحركة المسبوقة بواو، أو ياءٍ غير زائدين، أن تقلب الهمزة واوًا مع الواو، وياءً مع الياء، وتدغم، قال مكي: «فإن كان الساكن الذي وقع قبل الهمزة المتحركة، حرف لينٍ، أو حرف مدٍّ ولينٍ غير زائدين، كان لك في الهمزة في التخفيف وجهان:

أحدهما: وهو الأحسن، أن تُلقي عليه حركة الهمزة.

والثاني: أن تُبدل مع الواو واوًا، وتدغم الأول في الثاني، ومع الياء ياءً، وتدغم الأول في الثاني، وذلك نحو: (سيئت، وسوء)[٩١]، إن شئت قلت: (سِيَت، وسوَ)، في التخفيف وهو الأحسن، تُلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها وتحذفها، وإن شئت قلت: (سيَّت، وسوّ)، تُبدل وتدغم.

وكذلك في حرفي اللين، نحو: (سَوْءَةَ ،كَهَيْـَٔةِ)[٩٢]، لك إلقاءُ الحركة، وهو الأحسن، ولك الإبدال والإدغام على التشبيه بالزائدة، والإبدال والإدغام في هذا أضعف منه في حرف المدِّ واللين الأصلي المذكور قبله؛ لأن حرفي اللين أبعد مشابهة للحروف الزوائد من حرفي المد واللين الأصليين، فحرفا اللين أقرب إلى

٨٩- شرح المراح ديكنقوز: ١٠١.
٩٠- شرح المراح لابن كمال: ١٠١.
٩١- الأولى من سورة الملك: ٢٧، والثانية من سورة البقرة: ٤٩.
٩٢- الأولى من سورة المائدة: ٣١، والثانية من سورة آل عمران: ٤٩.

مشابهة سائر الحروف، غير حرف المد واللين، فحملهما على حكم سائر الحروف في إلقاء الحركة عليهما أحسن وأقوى من الإبدال والإدغام»[٩٣].

وقال مكي أيضًا: «وعلة ذلك أن الواو والياء لما خرجا عن تمكن شبه الألف، بكونهما غير زائدين، أشبها سائر الحروف غير الألف، فجاز فيهما أن تلقى حركة الهمزة عليهما، كما يفعل ذلك في سائر الحروف غير الألف، وهو الاختيار.

فأما الوجه الثاني، فإنه لما بقيت في الواو والياء الأصليتين مشابهة بالواو والياء الزائدتين في أنهما ساكنان كالزائدتين، وأن حركة ما قبلهما منهما كالزائدتين، وأنهما يُمدان كالزائدتين، كان معهما الإبدال والإدغام، على التشبيه بالزائدتين»[٩٤].

هذا إذا كانت الواو، أو الياء الأَصْلِيَّتَان في كلمة واحدة مع الهمزة، أما إذا كانت الواو، أو الياء في كلمة، والهمزة في كلمةٍ ثانية، فإن المشهور، والأكثر أن تُعلَّ الهمزة بالنقل، والحذف، نحو: أبوَ يُّوب، وقاضيَ بِيك، في: أبو أيوب، وقاضي أبيك، وقد تُعلُّ بالقلب بأن تقلب الهمزة إلى حرف من جنس حرف المدِّ السابق للهمزة، ثم تدغم، وهذا قليل، وهو من حمل المنفصل على المتصل، قال ابن عقيل: «والمنفصل على المتصل (أي: يُحمل المنفصل على المتصل) -نحو: أبو أُيُّوب، فتبدل الهمزة واوًا، وتدغمها، ونحو: مررت بأبي إبراهيم، فتبدل الهمزة ياءً، وتدغم، وقال ابن جني: إنهم لا يشددون، إذا قالوا: أبو أمك؛ كراهة الضمات والواوات، وحكى الجرمي في الفرخ إدغامه»[٩٥].

وإن كان ما قبل الهمزة واوًا، أو ياءً مزيدتين لمعنًى من المعاني[٩٦]، نحو:

٩٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١ / ١٨٣.
٩٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١ / ١٨٣ -١٨٤.
٩٥- شرح التسهيل لابن عقيل: ٤ / ١١٨، وشرح التسهيل لناظر الجيش: ١٠ / ٥٠٥٣.
٩٦- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩ / ١١٠، وشرح المراح لابن كمال باشا: ١٠١.

واو الجمع، أو للإلحاق، أو للتأنيث فإن حكمها حكم الصحيح، فيجوز إلقاء حركة الهمزة عليهما حينئذٍ، مثل قولك: هذا أبوِ[٩٧] سحاق في هذا أبو إسحاق، ومررت بأبي سحاق في مررت بأبي إسحاق «فتلقى حركة الهمزة على الواو المضموم ما قبلها، وعلى الياء المكسور ما قبلها؛ لأنهما أصل، ولم تمتنعا من الحركة، ..... وكذلك لو كانت للإلحاق، فإنهما تجريان مجرى الأصلية، فيسوغ نقل حركة الهمزة إليهما، نحو قولك في الحوْأَب، والحوْأَبة: الحَوَب، والحوَبة، والحوْأَب المكان الواسع، وواوه زائدة للإلحاق بجعفر، وكذلك الواو إذا كانت مزيدةً لمعنًى، نحو: واو الجمع، كقولك: (اتبعوَ مره، وقاضُوَ بيك)، في: اتبعوا أمره، وقاضو أبيك؛ حيث كانت لمعنى الجمع والاسمية، صارت بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو: واو يدعو، وكذلك تقول: اتبعيَ مره، في اتبعي أمره، وتشبه بياء (يرمي)، وما هو من نفس الكلمة؛ إذ لم تكن مزيدة للمدِّ، كواو مقروءة، فلم تمتنع الحركة»[٩٨].

وقال مكي: «وحكم الياء التي دخلت ليلحق بناء ببناءٍ، حكم الأصلي، إن وقعت قبل الهمزة؛ لأنها إنما دخلت لتقوم مقام الأصلي في لحق بناءٍ ببناءٍ، وذلك، نحو: (جيْأَل)، وهو الضبع، وهو ملحق ببناء جعفر، فلو حذفت الهمزة جاز إلقاء الحركة، والإبدال والإدغام، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم[٩٩]: ﴿بِعَذَابِۭ بَـِٔيسِۭ﴾ الأعراف: ١٦٥، هو (فَيْعَل) ملحق بـ (جعفر)»[١٠٠].

٩٧- الواو في (أبو) حرف أصلي في الكلمة، «فخففوا الهمزة بالإسكان، والحذف، ونقل فتحتها إلى الواو، وقالوا: أَبوَيُّوب، بنقل اللسان من الواو المفتوحة إلى الياء المشددة المضمومة من غير حاجزٍ بينهما» شرح المراح لابن كمال باشا: ١٠٢.

٩٨- شرح المفصل لابن يعيش: ٩/١٠٩ - ١١٠.

٩٩- وقرأ أبوبكر: (بيئس)، على فيعل كضيغم، وهو من الأوزان التي تكون في الصفات والأسماء، والياء إذا زيدت في المصدر هكذا تصيره اسمًا، أو صفة كصقل وصيقل، وعينه مفتوحة في الصحيح مكسورة في المعتل كسيد، ينظر: الآلوسي، شهاب الدين محمود (ت١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: بتحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط (٢)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ، ص: ٩ / ٩٣.

١٠٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١ / ١٨٤.

وإن كان ما قبل الهمزة واوًا، أو ياءً زائدين للمدِّ، قلبت الهمزة إلى جنس ذلك الحرف، وأُدغم ذلك الحرف في المنقلبة عن الهمزة؛ لاجتماع المثلين مع سكون أولهما[١٠١].

قال المبرد عن العلة في عدم نقل الحركة، في مثل خطيَّة، ومقروّة: «فإن كانت الياءُ قبلها كسرة وهي ساكنة زائدة لم تدخل إلاَّ لمدٍّ، أو كانت واو قبلها ضمّة على هذه الصفة لم يجز أن تطرح عليها حركة؛ لأنَّه ليس ممّا يجوز تحريكه، وذلك نحو: خطيئة ومَقْرُوءَة، فإنّ تخفيف الهمزة أن تَقلبها كالحرف الذي قبلها، فتقول في خطيئة: خَطيّة، وفي مَقْرُوءَة: مقروّة، وإنَّما فعلت ذلك؛ لأنَّك لو ألقيت حركة الهمزة على هذه الياء، وهذه الواو لحرّكت شيئًا لا يجوز أن يتحرك أبدًا؛ لأنَّها للمدّ، فهو بمنزلة الألف، إلاَّ أنَّ الإدغام فيه جائز؛ لأنَّه ممّا يدغم كما تقول: عدوّ ودِليّ، ومغزوّ ومرميّ»[١٠٢].

والأصل في تخفيف الهمزة جعلها بين بين؛ «لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجهٍ، ثم الإبدال([١٠٣])؛ لأنه إذهاب الهمزة بعوضٍ، ثم الحذف؛ لأنه إذهابها بغير عوضٍ[١٠٤]»[١٠٥].

ومسوغ حذف الهمزة بقاء شيء من آثارها وهو حركتها المنقولة، إلى ما قبلها، قال ابن يعيش: «وذلك أن الحذف أبلغ في التخفيف، وقد بقي من عوارضها ما يدلُّ عليها، وهو حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها»[١٠٦]، وقال ديكنقوز: «والثاني من تلك الطرق، أعني بين بين يكون إذا كانت الهمزة متحركةً بأي حركةٍ كانت،

١٠١- ينظر: القطف النظيف: ١٧٩.
١٠٢- المقتضب: ١ / ١٦١، وينظر: حل المعقود: ٨٤، والمطلوب بشرح المقصود: ٩٨.
١٠٣- المراد به: قلب الهمزة إلى حرف من جنس حركة ما قبلها، نحو: آمن، وأومن، وإيمانًا.
١٠٤- قد تكون الحركة التي نقلت من الهمزة عوض؛ لأنها من آثار الهمزة، والله أعلم.
١٠٥- شرح المراح لابن كمال باشا: ٩٩.
١٠٦- شرح المفصل لابن يعيش: ٩ / ١٠٩.

ومتحركًا ما قبلها بأي حركة كانت، وإنما تعين بين بين؛ إذ لا مجال للقلب؛ لأن الهمزة ليست بساكنةٍ حتى تلين طبيعتها، وتُطاوع استدعاء حركة ما قبلها، ولا للحذف؛ إذ لا يبقى من آثارها، وعوارضها ما يدلُّ عليها؛ لأن ما قبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها إليه فتعين بين بين»[١٠٧].

ويستثنى من الحروف الصحيحة التي تقع قبل الهمزة، ياء التصغير، ونون الانفعال عند الأكثر، فإن حركة الهمزة لا تنقل إليهما، قال ناظر الجيش: «وأما قول المصنف بعد ذكر الياء المزيدة للمدِّ: أو للتصغير، أو نون الانفعال عند الأكثر -فإشارة إلى مسألتين:

أحدهما: أن ياء التصغير حرف مزيد، وهو ليس حرف مدٍّ، إنما هو حرف لينٍ، ومع هذا لا ينقل إليه حركة الهمزة، يعني لا تخفف الهمزة بعد ياء التصغير بالنقل والحذف.

الثانية: أن نون الانفعال حرف صحيح، ومع ذلك لا تنقل إليه حركة همزة واقعة بعده، وحاصل الأمر: أن هاتين المسألتين كالمستثنيين مما تقدَّم؛ لأنا قد أسلفنا أن الياء إذا لم تكن مزيدةً للمدِّ، وقصد تخفيف همزة بعدها، نقلت حركتها إليها، وياء التصغير ليست مزيدةً للمدِّ، ومع ذلك لا تنقل إليها، وذلك نحو: أفؤس، إذا صغرته فإنك تقول: أُفَيْئِس، ولا يجوز أن يخفف بالنقل والحذف، وعللوا ذلك، بأن ياء التصغير تجري مجرى حرف المد؛ لشبهها بألف التكسير من حيث إنها تقع من الاسم ثالثةً، وبعدها كسرة، وعلى هذا فيكون تخفيف أُفيئس إذا قصد تخفيفه بالإبدال والإدغام، كما في خطيَّة، وأسلفنا -أيضًا- أن الساكن الذي قبل الهمزة إذا كان صحيحًا تنقل إليه حركتها عند قصد التخفيف، ونون الانفعال حرف صحيح، ولا ينقل إليها عند الأكثرين، وذلك نحو: انآد، وانْأَطر،

١٠٧- شرح المراح لديكنقوز: ٩٩ - ١٠٠.

قال الشيخ: مذهب الأكثرين أنه لا يجوز النقل، قال: وسبب ذلك ما يؤدي إليه من الإلباس؛ لأنك إذا نقلت حذفت الهمزة، وألقيت حركتها على النون، وحذفت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها بحركة النون، فيصير اللفظ بالكلمتين بعد النقل: نأد، ونطر، فيلتبس بالثلاثي المجرد، فاعتبر الأكثرون هذا الالتباس العارض، قال: ومن لم يبالِ بالعارض أجاز ذلك»[١٠٨].

والهمزة إذا كانت مفتوحة وما قبلها مضموم، فإنها تقلب واوًا، وإذا كان ما قبلها مكسورًا فتقلب ياءً؛ لأن الفتحة كالسكون في اللين والضعف، فتقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب في حال السكون[١٠٩].

جاء في شرح المراح: «والثالث من تلك الطرق، وهو الحذف يكون إذا كانت الهمزة متحركةً، وساكنًا ما قبلها، ولكن لا يقع الحذف ابتداءً، بل تُلَيَّن بسلب حركتها فيه، أي: فيما إذا كانت الهمزة متحركةً، وساكنًا ما قبلها أولا، أي: قبل الحذف؛ ليكون التخفيف على التدريج؛ للين عريكتها بمجاورة الساكن في الجملة قبل ذلك التليين، فإن الصحبة مؤثرة، فتنقاد للتليين والتصرف فيها، ثم تحذف الهمزة؛ لاجتماع الساكنين، أحدهما: الهمزة، والآخر الساكن الذي قبلها، وإنما تعين الحذف حينئذ؛ لأنه لا مجال للقلب؛ لعدم حركة ما قبلها حتى تُقلب لما يوافقها، ولا لبين بينٍ؛ لأن الهمزة قريبةٌ من الساكن، فيلزم كما قال: لاجتماع الساكنين، فتعين الحذف، مع أنه أبلغ في التخفيف، وقد بقي من عوارضها ما يدلُّ عليها، ثم أعطى حركتها لما قبلها؛ إبقاءً لأثرها، وإنما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها؛ لأنه يؤدي ذلك إلى الإخلال بإسقاط حرفٍ مع حركته مجانًا من غير حاجةٍ تضطر إلى ذلك، ووجدت في كلام بعض الأدباء بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها، كما فعل المصنف، وفي كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل

١٠٨- شرح التسهيل لناظر الجيش: ١٠ / ٥٠٥١.
١٠٩- ينظر: شرح المراح لديكنقوز: ١٠٠.

على الحذف، وفيه تعسف لا يخفى، فالوجه ما ذكره المصنف»[١١٠].

وتخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها جائز، وليس واجبًا؛ لأنها مسبوقة بساكن، وهو مما يخفف من ثقل الهمزة، قال عليش: «والمعنى أن الهمزة إذا تحرك عقب حرف ساكن جاز تركه على حاله؛ لحصول الخفة بسكون ما قبله، وجاز نقل حركته إلى ما قبله، ثم حذفه، كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ يوسف: ٨٢، والأصل: واسأل القرية، نقلت حركة الهمزة إلى السين؛ للتخفيف، فاستغني عن همزة الوصل بتحريك السين، فحذفت همزة الوصل، ثم التقى ساكنان الهمزة واللام، فخففت الهمزة بالحذف، ثم حركت اللام؛ لدفع التقاء الساكنين، وقد قرئ بإثبات الهمزة وتركها، وهذه التخفيفات كلها إذا كانت الهمزة عين الفعل، وإن كانت فاءه فلا تخفف أصلا؛ لقوة المتكلم في الابتداء»[١١١].

وعلة جواز تخفيف الهمزة، وتحقيقها، كون الحرف الذي تليه ساكنًا، جاء في المطلوب: «ويجوز إبقاء الهمزة في هذه الأمثلة[١١٢] على حالها، بعد ما كان ساكنًا ما قبلها؛ لحصول الخفة في الجملة؛ بسكون ما قبلها»[١١٣].

ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ليس مختصًّا بكونهما في كلمة واحدة، بل قد يكون في كلمتين، قال ناظر الجيش: «الأمر الثاني: أن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ليس مختصًّا بكونهما معًا في كلمة واحدة، بل يجري ذلك، وإن كان الساكن آخر كلمة، والهمزة أول كلمة أخرى، كقولك في من أبوك ؟، ومن أمك ؟، وكم إبلك ؟: منَ بُوك ؟، ومنُ مُّك ؟، وكمِ بِلك؟»[١١٤].

وقدَّم ورش نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فيما إذا كانا في كلمتين، بأن

١١٠- شرح المراح لديكنقوز: ١٠٠ -١٠١.
١١١- حل المعقود من نظم المقصود: ٨٥.
١١٢- مسَلة، ومسألة، وجيل، وجيأل، وغيرها.
١١٣- المطلوب بشرح المقصود: ٩٨.
١١٤- شرح التسهيل: ١٠ / ٥٠٥٢.

تكون الهمزة في أول كلمة، والساكن آخر حرف من الكلمة التي قبل الكلمة التي فيها الهمزة، على أن تكون في كلمةٍ واحدة، قال مكي عن نقل الحركة عند ورش: «فهو إذا ألقى حركة الهمزة على ما قبلها لم يُخِل بالكلام، وخفف الثقل الذي في الهمزة، فآثر ذلك لذلك، وكان ما هو من كلمتين أولى بالتخفيف؛ لثقل اجتماع كلمتين والهمزة، ولم يفعل ذلك فيما هو من كلمة؛ لخفة الكلمة، نحو: (مسؤلا، والظمآن، والمشأمة)، ونحوه، غير أنه فعله في: ﴿رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ القصص: ٣٤، وحده؛ لأنه بناه على ما هو من كلمتين، فألقى فيه الحركة، وأيضًا فإنه جمع بين اللغتين»[١١٥].

وقال أيضًا عن قراءة ورش: «ومن أصله -أي: ورش -أيضًا أنه لا يلقي حركة الهمزة على الساكن قبله في كلمة»[١١٦].

وقال ابن الجزري: «اعلم أن ورشًا كان يلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها، فيتحرك بحركتها وتسقط هي من اللفظ، وذلك إذا كان الساكن غير حرف مد ولين، وكان آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى»[١١٧].

ومن أمثلة نقل حركة الهمزة

قراءة (المَرِ) بفتح الميم وكسر الراء من غير همز في قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنۡهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦۚ﴾ البقرة: ١٠٢، وُجِّهت بنقل حركة الهمز إلى الراء، وحذفت الهمزة، قال أبو حيان: «وأما (المَرِ) بكسر الراء، فوجهه أنه

١١٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١ / ١٦٦.

١١٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١ / ١٦١

١١٧- ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد ابن علي بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، تحبير التيسير في القراءات العشر، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، ط (١)، دار الفرقان، الأردن، عمان، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ص: ١ / ٢١٧، وينظر: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (ت١١٧هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، ط (١)، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، ص: ١ / ٨٣.

نقل حركة الهمزة إلى الراء، وحذف الهمزة»[١١٨].

ولا يظهر سبب حذف الهمزة عند القدماء؛ لأنها لم تلتقِ مع ساكنٍ ليصحَّ حذفهما، إلا أن يقال إنها حذفت لدفع التقاء الساكنين؛ إذ هي ساكنة بعد نقل حركتها، والراء ساكنة في الأصل قبل نقل الحركة إليها، والله أعلم.

أما في المنهج الصوتي الحديث[١١٩]، فإن الهمزة حذفت من المقطع الأخير للكلمة؛ لثقلها، واجتلب الراء، وهو قاعدة ثانية في المقطع الأول، ليصبح قاعدةً أولى في المقطع الثاني؛ لكي لا يبدأ بحركةٍ، كالآتي:

/ م ـَ ر / ء ـِ / وبعد حذف الهمزة تصبح / م ـَ/ ر ـِ /

والحقيقة أنه لا فرق بين القدماء والمحدثين فيما حصل، فالنتيجة واحدة، ولا أرى ضيرًا من أن نقول مع القدماء بنقل الحركة من الهمزة؛ لثقلها إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، والله أعلم.

ولا أرى مانعًا من أن نوافق القدماء في نقل حركة الهمزة إلى الراء، فبقيت الهمزة قاعدةً من غير قمةٍ، وهذا لا يمكن تصوره في المقطع العربي؛ لأنه لابد من أن يشتمل على قاعدةٍ، وقمةٍ، والله أعلم.

ومنه (دفء) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ النحل: ٥، فقد قرئ (دفُ)، بضم الفاء بنقل حركة الهمزة إليه، وحذف الهمزة، قال أبو حيان: «وقرأ زيد بن علي: (دفُ) بنقل الحركة، وحذف الهمزة دون تشديد الفاء، وقال صاحب اللوامح: الزهري: (دفُ)، بضم الفاء

١١٨- تفسير البحر المحيط: ١ / ٥٠١، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢ / ٣٤٩.
١١٩- ينظر: مي فاضل جاسم الجبوري (دكتورة)، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ط (١)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠م، ص: ٥٣.

من غير همز، والفاء محركة بحركة الهمزة المحذوفة»[١٢٠].

أي: نقلت حركة الهمزة إلى الفاء، فبقيت القاعدة (الهمزة) من غير قمة، وهذا مرفوض في البنية العربية؛ لذلك حذفت الهمزة، والله أعلم.

ومنه ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ النمل: ٢٥، فقد قرأ أبيّ وعيسى (الخَبَ)، بنقل حركة الهمزة إلى الباء، وحذف الهمزة فيصير، نحو: رأيت لَبَ»[١٢١].

ومنه قراءة أبي جعفر، وأبي السمال: ملُ الأرض، بدون همز، ورويت عن نافع، في قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ آل عمران: ٩١، ووجهها «أنه نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبل، وهو اللام، وحذفت الهمزة، وهو قياس في كل ما كان نحو هذا»[١٢٢].

وفي هذه القراءات، وهي نقل الحركة الإعرابية إلى الساكن قبلها ردٌّ على ما ذهب إليه المحقق الرضي من أن الحركة الإعرابية لا تنقل في غير الوقف، فإن «نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وقفًا، بشرطِ سكون الحرف المنقول إليه»[١٢٣].

ومنه: يسأل، الأمر منه اسأل، ويجوز: سل، وأصله: تسأل، نقلت حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها (السين)، وحذفت تاء المضارعة، وبني آخره على السكون، وحذف الألف؛ لدفع التقاء الساكنين، فصارت: سل[١٢٤].

١٢٠- تفسير البحر المحيط: ٥ / ٤٦٠ -٤٦١، وينظر: الآلوسي، شهاب الدين محمود (ت١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: بتحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط (٢)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ، ص: ١٤ / ٩٨.

١٢١- اللباب في علوم الكتاب: ١٥ / ١٤٨.

١٢٢- تفسير البحر المحيط: ٢ / ٥٤٣، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥ / ٣٨١.

١٢٣- الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية: (كتاب الكافية في النحو): دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ت)، ص: ١ / ٢٧.

١٢٤- ينظر: شرح أبي الحسن الكيلاني لتصريف العزي: ٣١.

قال تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ يوسف: ٨٢، قرأ (وسل) بالنقل، ابن كثير والكسائي، وخلف وابن محيصن وصلا ووقفًا، وقرأ حمزة بالنقل وقفًا[١٢٥].

من الممكن أن نقول[١٢٦]: إن قاعدة المقطع (ء ـَ)، حذفت؛ لثقلها، ثم نقلت قمة هذا المقطع إلى القاعدة الثانية في المقطع السابق (ي ـَ س)، فصارت: / ي ـَ/ س ـَ/ ل ـُ/ ، بعد أن كانت: / ي ـَ س / ء ـَ/ ل ـُ/ ، والله أعلم.

قال الدكتور فوزي الشايب عن الهمزة: «أما إذا كانت متحركةً، فقد يكون ما قبلها ساكنًا، وقد يكون متحركًا، فإذا كان ما قبلها ساكنًا، تسقط الهمزة، فتتصل حركتها مباشرةً بالصامت قبلها، وذلك نحو: اِسْأَل اِسَل سَل»[١٢٧].

التِزام النقل والحذف في يرى، وأرى

ومن مواضع نقل حركة الهمزة وحذفها، (يرى) مضارع رأى، وأصله: يرأى، نقلت حركة الهمزة إلى الراء الساكنة، وحذفت الهمزة، فصار: يرى، وكذلك أرى، ماضٍ مزيد بالهمزة على وزن (أفعل)، وأصله: أرأيَ، نقلت حركة الهمزة، وحذفت، ثم قلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، إلا أن هذا الحذف بعد نقل حركة الهمزة ملتَزَم تخفيفًا عند جميع العرب؛ لكثرة الاستعمال[١٢٨].

وما حدث من خلال المقاطع الصوتية، إن هو إلا حذف القاعدة (الهمزة)، وبقاء القمة من غير قاعدة، وهذا لا يمكن تصوره في العربية؛ لأنه سيؤدي إلى أن يبدأ المقطع بقمةٍ وهذا مرفوض في المقاطع العربية، / ي ـَ ر / ء ـَ/ ي ـُ/ ، وبعد حذف القاعدة (الهمزة)، أصبح: / ي ـَ/ ر ـً/ ، أي: بجعل القاعدة الثانية في

١٢٥- ينظر: عبد اللطيف الخطيب (دكتور)، معجم القراءات، ط (١)، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢، ص: ٤ / ٣٢١، وحل المعقود من نظم المقصود: ٨٥.

١٢٦- ينظر: القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث: ٦٣.

١٢٧- أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية: ٤٥٦.

١٢٨- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٧٨ -١٧٩، وينظر: إعراب القرآن: ٣ / ٢٢٣.

المقطع الأول قاعدة أولى في المقطع الثاني / ر ـً/ ، أما القمة الطويلة (الألف)، فسبب حصولها حذف المصوت؛ لضعفه بوقوعه بين مصوتين، وتغليب الفتحة ومدها؛ لأنها أخف من الضمة والكسرة، فصارت على ما هي عليه الآن، والله أعلم.

والمضارع من (أفعل): يُري، أصله: يُرْئي، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة؛ لالتقاء الساكنين (الهمزة بعد نقل حركتها، ولام الكلمة الياء).

ويُرُون، أصله: يُرْئِيُون، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت بعد نقل حركتها، فصار: يُرِيُون، «بكسرة بين ضمتين، فلزم الخروج من الضمة إلى الكسرة، وبالعكس، فحذفت الكسرة؛ دفعًا لما لزم»[١٢٩]، فنقلت ضمة الياء إلى الراء بعد سلب حركة الراء، وحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، فصار: يُرُون، فوزنه: يُفُون.

فما حصل في (يرئيون)، هو حذف قاعدة المقطع الثاني (الهمزة)، فجعلت القاعدة الثانية من المقطع الأول (الراء)، بداية لمقطع ثانٍ، ثم التقت قمتان (الياء المدية) قمة المقطع الثاني، و(الواو المدية) ضمير جماعة الذكور الغائبين، وهو ضمير حركي، ولا يكون في المقطع قمتان كما هو معروف، فحذفت القمة الأولى (الياء المدية)، فصار: يُرون، والله أعلم.

والمصدر منه: إراءة، والأصل: إرءايًا كإفعالا، قلبت الياء همزة؛ لوقوعها بعد الألف الزائدة، فصار: إرءاء، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة كما في الفاعل، وعوضت تاء التأنيث عن الهمزة، كما عوضت عن الواو في: إقامة، فقيل: إراءة، وتقول: إراءً بلا تعويض؛ لأن ذلك ليس مثل إقامة؛ لأنها لم تحذف من الفعل في إقامة، وحذفت من فعل إراءة، فلما حذفت من إقامة ما لم

١٢٩- القطف النظيف: ١٨٩.

يحذف من الفعل التزم التعويض في الأكثر، وههنا حذف في المصدر ما حذف في فعله، فلم يحتج إلى لزوم التعويض، فجوزوا إراءً.

فحذفت قاعدة المقطع الثاني (الهمزة)؛ لثقلها، فأصبح المقطع مكونًا من قمةٍ من دون قاعدة، ولا يصح هذا في مقاطع العربية، فأصبحت القاعدة الثانية منٍ المقطع الأول قاعدةً للمقطع الثاني، فصار: إراءةً، بالتعويض عن الهمزة المحذوفة، أي: إن (قمة المقطع) حركة الهمزة المحذوفة نقلت بعد حذف قاعدة المقطع، فالقدماء يقدمون نقل حركة الهمزة على حذفها؛ حتى يلتقي ساكنان فيصح الحذف، لدفع التقاء الساكنين، أما المحدثون فيقدمون حذف القاعدة على نقل القمة؛ ليصحَّ نقل القمة، والله أعلم.

ونحوه: اسم الفاعل المفرد منه (أي: أفعل): مُرٍ، أصله: مُرْئِي، كـ (مُكرِم)، فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها؛ لالتقاء الساكنين، وأعل إعلال رامٍ.

واسم المفعول المذكر منه: مُرًى، أصله: مُرْأَي، حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء، وقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف الألف؛ لالتقائه ساكنًا مع التنوين.

وأرت في فعل الواحدة الغائبة، أصله: أرْأَيَت، حذفت الهمزة بعد نقل حركتها، وقلبت الياء ألفًا، وحذفت؛ لالتقاء الساكنين[١٣٠].

المبحث الثالث: نقل الحركة لأجل الإدغام

الإدغام

الغرض من الإدغام التخفيف؛ لأن التلفظ بالمثلين في غاية الثقل حِسًّا؛ وكذلك لأن فيه عودًا إلى حرفٍ بعد النطق به، وشبهه بعضهم بوضع القدم، ورفعها في

١٣٠- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٨٠ -١٨٢، والقطف النظيف: ١٨٧ - ١٩١.

موضع واحد، أو تناول طعام واحدٍ مرتين، وذلك مستكره[١٣١]، قال سيبويه: «اعلمْ أن التضعيف يثقل علىً ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخفُّ عليهم من أن يكون من موضع واحد.....، وذلك؛ لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد، ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يداركوا في موضع واحد، ولا تكون مهلةٌ كرهوه، وأدغموا؛ لتكون رفعة واحدة وكان أخفَّ على ألسنتهم مما ذكرت لك»[١٣٢].

وفي كلام سيبويه ما يدلُّ على قانون صوتي مفاده الاقتصاد في الجهد العضلي عند النطق؛ لأننا في الإدغام نحتاج إلى وضع واحدٍ للسان، وإلى عمليةٍ واحدةٍ، وفي هذا اقتصاد محسوس في الجهد العضلي.

ووضع علماء اللغة للإدغام الواجب شروطًا، من أهمها:

١- أن يكون الحرف الأول من المثلين ساكنًا؛ ليدرج في الثاني، وإنما أُسكن الأول، ولم يُدرج، وهو متحرك؛ ليتصل الأول بالثاني؛ إذ لو حرك، الأول لم يتصل بالثاني، لحصول الفاصل المانع من حلول الأول في الثاني، والفاصل هو الحركة.

٢- أن يكون الحرف الثاني متحركًا بحركةٍ لازمةٍ؛ لأن الساكن لا يصلح أن يكون مدرجًا، ومدخولا فيه غيره؛ لأنه كالميت، والميت لا يظهر نفسه، فكيف يُظهر غيره؟[١٣٣].

وينقسم الإدغام بحسب حركة الحرف الأول إلى قسمين، وهما:

١- الإدغام الكبير، وهو ما كان الأول من المثلين، أو المتجانسين، أو المتقاربين متحركًا.

١٣١- ينظر: تدريج الأداني: ١٠٦.
١٣٢- كتاب سيبويه: ٤ / ٤١٧.
١٣٣- ينظر: تدريج الأداني: ١٠٧.

٢- الإدغام الصغير، وهو ما كان الأول من المثلين، أو المتجانسين، أو المتقاربين ساكنًا.

وما يعنينا، من هذين النوعين هو النوع الأول (الإدغام الكبير)؛ لأن حركة الأول إما أن تحذف في الغالب، إن كان ما قبلها متحركًا، وقد تنقل إلى ما قبلها، وإن كان متحركًا؛ لبيان حركة الحرف المدغم، وإما أن تنقل إلى ما قبلها، إن كان ساكنًا في الغالب، نحو: مَدَد، تصبح: مَدَّ، بالإدغام بعد حذف حركة الدال الأولى، ونحو: يُمُدُّ: للمفرد المذكر الغائب، أصله: يَمْدُدُ، التقى متماثلان، الأول منها متحرك، والثاني متحرك، والخطوة الأولى تقتضي أن نسكن الأول، ونسكنه بنقل الحركة إلى الحرف الساكن قبلها (الميم)، فصارت: يُمْدُدُ، ثم ندغم المتماثلين؛ لأن الأول ساكن، والثاني متحرك، وهذا هو شرط الإدغام، فصارت: يُمُدُّ، والإدغام هنا واجب.

قال المكودي: «إذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وجب إدغام الأول في الثاني، ويلزم من ذلك تسكين الأول؛ لأن المتحرك لا يُمكن إدغامه إلا بعد تسكينه، وشمل نوعين: الأول: أن يكون قبل المثل الأول متحرك، نحو: ردَّ، وظنَّ، أصلهما: ردَد، وظنَن، فسكن المثل الأول، وأُدغم في الثاني، والآخر: أن يكون قبل المثل الأول ساكن، نحو: يرُدُّ، ومرَدٌّ، أصلها: يرْدُدُ، ويظْنُنُ، ومرْدَدُ، فنقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله، وبقي ساكنًا، فأُدغم في المثل الثاني»[١٣٤].

وعلى هذا، فالعلة في نقل حركة المدغم إلى الساكن قبله؛ لئلا يجتمع صوتان صامتان من غير حركة تفصل بينهما، وهو ما يُعبِّر عنه علماؤنا باجتماع الساكنين على غير حده في بنية الكلمة الداخلية، وبعدم الابتداء بالساكن.

١٣٤- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح الفاسي (ت٨٠٧هـ)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، مطبوع مع حاشية ابن حمدون، ص: ٢ / ٣٥٦، وينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: ١٠ / ٥٢٧٠، والمساعد على شرح التسهيل: ٤ / ٢٥٥ - ٢٥٦.

أما على رأي المحدثين من علماء الأصوات، فإن عدم نقل حركة المدغم إلى الساكن قبله يؤدي إلى تكون مقطع غير موجود في العربية، وهو المقطع الذي يجتمع فيه صوتان صامتان، (صامتٌ + مصوت قصير + صامت + صامت)، وهذا المقطع من مقاطع الوقف في العربية ليس غير، لذلك يُعالج هذا المقطع المرفوض في العربية بنقل حركة المدغم إلى الساكن قبله.

قال عبد الصبور: «وكذلك لا يبدأ المقطع العربي بصامتين متواليين: (ص + ص)، ولا يتكون منهما، بعكس المقطع في الانجليزية، والفرنسية، في مثل: BRAVO، بل لقد تبدأ الكلمة بثلاثة صوامت، في مثل: STREET، بل لقد يجتمع في الكلمة أربعة صوامت متجاورة، في مثل: MONSTRE، وهذا كله غير جائز في العربية»[١٣٥].

وقال أيضًا: «ومن غير الممكن في العربية أن تبدأَ الكلمة بمجموعةٍ من الصوامت، أو أن يتخلل الكلمة أكثر من صامتين متجاورين، أو أن تختم الكلمة بمجموعةٍ من الأصوات الصامتة»[١٣٦].

وقال أيضًا: «وكل تغيير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيلزم تعديلها خضوعًا لضرورة النظام»[١٣٧].

نقل حركة أول المثلين إلى الساكن قبله[١٣٨]

مضارع الثلاثي المضعف المجرد مطلقًا، نحو: يَمُدُّ، إذ أصله يَمْدُدُ، التقى

١٣٥- المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤١ -٤٢، وينظر: أبحاث في أصوات العربية: ١١، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ١٩٧.

١٣٦- عبد الصبور شاهين (دكتور)، أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي -أبو عمرو بن العلاء-، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٧م، ص: ٤٠٩.

١٣٧- المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٠.

١٣٨- ينظر في ذلك: شرح السعد على تصريف العزي: ٩٨ وما بعدها.

متماثلان، والأول منهما متحرك، والثاني متحرك، والخطوة الأولى للإدغام تقتضي أن نسكن الأول، ونسكنه بنقل الحركة إلى الحرف الساكن قبلها (الميم)، فصارت: يُمْدْدُ، ثم ندغم المتماثلين؛ لأن الأول ساكن، والثاني متحرك، وهذا هو شرط الإدغام، فصارت: يُمُدُّ، والإدغام هنا واجب.

يُمُدُّ، أصله: يَمْدُدُ، وزنه (يَفْعُل)، فالتقى مثلان، وللتخلص من ثقل المثلين، علينا أن ندغم الأول في الثاني، لكن شرط الإدغام أن يكون الأول ساكنًا، والثاني متحركًا حركةً لازمةً، وهنا لو حذفنا حركة المثل الأول وأدغمنا، لأدى ذلك إلى اجتماع ساكنين، أو اجتماع قاعدتين في مقطعٍ واحدٍ من غير قمَّةٍ بينهما، فـ (يَمْدُد) / ي ـَ م / د ـُ/ د ـُ/ ستصبح بعد الإدغام:

/ ي ـَ م د / د ـُ/ ، فيؤدي إلى تكون مقطع من صامت + مصوت + صامت + صامت، وهذا المقطع من مقاطع العربية في الوقف فقط، أما في الوصل فهذا مقطع مرفوض، لذلك تتخلص العربية من هذا المقطع بتحويل المقطع الأول إلى مقطعين الأول: قصير مفتوح / صامت + صائت / ، والثاني: قصير مغلق بصامت / صامت + صائت + صامت / ، أي: بنقل قمة المقطع الثاني / د ـُ/ إلى القاعدة الثانية في المقطع الأول / ي ـَ م / ، فصار: / ي ـَ/ م ـُد / د ـُ/ ، «على أن المقطع المتوسط المقفل تعتريه أحيانًا ظروف تمنع بقاءه، وتقضي بطروءِ تحولٍ في بنيته»[١٣٩].

ونحوه: المزيد على الثلاثي على وزن (أفعل)، نحو: أعَدَّ، أصله: أعْدَد، نقلت حركة الدال الأولى إلى العين الساكنة؛ لأجل الإدغام، فصارت: أعَدَّ.

والمضعف المزيد على الثلاثي، على وزن (استفعل)، نحو: استعدَّ، أصله:

١٣٩- فيصل إبراهيم صفا (دكتور)، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي في اللسان العربي، ط (١)، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، ص: ٥١.

استَعْدَد، فنقلت حركة الدال الأولى إلى العين؛ لأجل الإدغام، فصار: استعَدَّ.

ومضارع (استفعل)، نحو: يستعِدُّ، أصلها: يستعْدِدُ، فالتقى مثلان، وهما ثقيلان، فاقتضى تخفيفهما بالإدغام، والإدغام يقتضي تسكين المثل الأول، فيسكن بنقل حركته إلى الساكن قبله، فتصبح: يستعِدُّ، والله أعلم.

واسم الفاعل والمفعول من المزيد المضعف تابع للمضارع

فاسم الفاعل من (أفعل) المضعف، نحو: مُعِدٌّ، أصله: معْدِدٌ، نقلت حركة الدال إلى العين الساكنة، وأدغمنا، فصارت: مُعِدٌّ.

ومن (استفعل) المضعف، نحو: مسْتَعِدٌّ، أصله: مسْتَعْدِدٌ، نقلت حركة الدال إلى العين الساكنة، وأدغمنا، فصارت: مُستَعِدٌّ.

أما اسم المفعول من (أفعل) المضعف، فنحو: مُعَدٌّ، بفتح العين؛ لأن أصله: معْدَدٌ، نقلت فتحة الدال إلى العين الساكنة، وأدغمنا، فصارت: مُعَدٌّ.

واسم المفعول من (استفعل) المضعف، فنحو: مستَعَدٌّ له، أصله: مسْتَعْدَدٌ له، نقلت فتحة الدال إلى العين الساكنة، وأُدْغمتَا، فصارت: مُسْتَعَدٌّ له.

وَتُنْقلُ الحركة سواء أكان الفعل مبنيًّا للفاعل، أم للمفعول، نحو: اُستُعِدَّ، أصلها: اسْتُعْدِدَ، فنقلت حركة الدال الأولى إلى العين؛ لأجل الإدغام، فصار: استُعِدَّ.

نقل الحركة من المدغم إلى ما قبله، نحو: مِسْتُ، وظِلْتُ، وأحَسْتُ

فأصلها: مَسِسْتُ، وظَلِلْتُ، وأحْسَسْتُ، فالتقى مثلان وهو ثقيل كما مرَّ، ومن أساليب التخفيف هنا حذف أول المثلين، ونقل حركته وجوبًا إلى الساكن قبله، وجوازًا إذا كان ما قبل المثل الأول متحركًا، ولم يدغموا هنا؛ لأن الثاني

من المثلين ساكن، وشرط الإدغام أن يكون ثانيهما متحركًا بحركة لازمة، ويقال فيها: مَسْتُ، وظَلتُ، على الأصل، أي: أنه حذف المثل الأول مع حركته من غير نقل، وأما الكسر؛ «فلأنه نقل حركة السين إلى الميم بعد إسكانها، وحذفت السين، فقيل: مِسْت بكسر الميم، وكذلك ظِلْت، بلا فرق، وأصل أَحَسْتُ: أَحْسَسْتُ، نقلت فتحة السين إلى الحاء، وحذفت إحدى السينين»[١٤٠].

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ﴾ طه: ٩٧

قال أبو حيان: «وقرأ الجمهور، ونصر بن عاصم لابن يعمر (ظَلْتَ) بظاء مفتوحة ولام ساكنة، وقرأ ابن مسعود، وقتادة، والأعمش بخلاف عنه، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، وابن يعمر بخلاف عنه كذلك، إلا أنهم كسروا الظاء، وعن ابن يعمر ضمها، وعن أُبَيٍّ، والأعمش (ظللت) بلامين على الأصل، فأما حذف اللام فقد ذكره سيبويه في الشذوذ يعني شذوذ القياس، لا شذوذ الاستعمال مع (مِست)، وأصله: مَسِسْت، وأَحَسْت، أصله: أَحْسَسْت، وذكر ابن الأنباري هَمْت، وأصله: همَمت، ولا يكون ذلك إلاّ إذا سكن آخر الفعل، نحو: ظلت؛ إذ أصله ظَلِلت، وذكر بعض من عاصرناه: أن ذلك منقاس في كل مضاعف العين واللام في لغة بني سليم حيث تسكن آخر الفعل.....، فأما من كسر الظاء؛ فلأنه نقل حركة اللام إلى الظاء بعد نزع حركتها تقديرًا، ثم حذف اللام، وأما من ضمها فيكون على أنه جاء في بعض اللغات على فعُل بضم العين فيهما، ونقلت ضمة اللام إلى الظاء، كما نقلت في حالة الكسر على ما تقرر»[١٤١].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه أبدل من المثل الأول ياء؛ لثقل التضعيف، ثم نقل حركة الياء إلى ما قبلها، ذكر هذا في قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾ الأحزاب: ٣٣، فأصل وقِرن، بكسر القاف، اقرِرْنَ، فأبدل الراء ياءً، فصارت:

١٤٠- شرح السعد على تصريف العزي: ٩٥، وينظر: القطف النظيف: ٩٣.
١٤١- تفسير البحر المحيط: ٦ / ٢٥٧.

اقيرن، ثم تلقى حركة الياء على القاف كراهة تحرك الياء بالكسر فتسقط الياء؛ لاجتماع الساكنين، وتسقط همزة الوصل؛ لتحرك ما بعدها فيصير: قِرن[١٤٢].

ويردُ على قول أبي علي: (أن المضعَّف الأول أُبدل ياءً)، أنه لا توجد مناسبة، أو تقارب بين الياء والمضعَّف الأول، فالمضعف حرف صحيح، والمبدل به الياء نصف حركةٍ، وليس هناك تقارب في المخرج أيضًا، ولا في الصفات، والله أعلم.

قال الدكتور عبد الصبور: «ومن الحقائق المسلَّمة أن ظاهرة الإبدال، بصفة عامَّة لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأن الغاية منه تحقيق نوعٍ من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة»[١٤٣].

ويبدو أن العلة في نقل حركة المثل الأول إلى ما قبلها، وإن كان متحركًا؛ ليدلَّ على أنه مكسور العين، أو مضمومها، والله أعلم.

ومثله قولنا: حُبَّ بضم الحاء، فأصلها: حَبُبَ، فالتقى مثلان، ولكراهية التضعيف؛ لثقله، أدغمنا المثلين بنقل حركة المثل الأول إلى ما قبله، وإن كان متحركًا، ليدلَّ على حركة عين الكلمة[١٤٤].

وإذا أُدْغمتِ الياءان في (حيِي) جاز في الحاء الفتح على الأصل، والكسر بنقل حركة العين إليه[١٤٥].

١٤٢- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣/ ٢٨٤، وينظر: الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت١٠٦٩هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي): ضبطه، وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م، ص: ٧/ ٤٨٥.

١٤٣- المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٨.

١٤٤- ينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢/ ١٠٧.

١٤٥- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٦٠.

نقل حركة (افتعل ويفتعل)، نحو: يهتدي، ويقتدي، وزنهما: يفتعل

يجوز في هذا الوزن سواء أكان إدغام التاء مع ما بعدها في الماضي أم في المضارع، بعد نقل حركة التاء إلى الفاء، ﴿ يَهِدِّيٓ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ﴾ يونس: ٣٥، قرأها ابن كثير، وورش عن نافع، وابن عامر بفتح الياء، والهاء، والتشديد، والأصل: يهتدي، فنقلت فتحة التاء إلى الهاء قبلها، ثم قلبت دالا؛ لقرب مخرجهما، وأدغمت فيها(١٤٦).

قال البقاعي: «وإدغام تاء الافتعال؛ للإيماء إلى انتفاء جميع أسباب الهداية حتى أدانيها، فإن التاء عند أرباب القلوب معناها انتهاء التسبب إلى أدناه»(١٤٧).

ومنه قراءة نعيم بن ميسرة، إذ قرأ بإدغام التاء في التاء، ونقل فتحتها إلى القاف (يَقَتِّلان)(١٤٨)، ولعلَّ قراءة الإدغام تشير إلى أن مدة القتال قصيرة؛ لأن مقاطع يقتِّلان أقل من مقاطع الأصل (يقتتلان)(١٤٩)، كما أنه يشير إلى أن قتالهما خفيٌّ(١٥٠)، والله أعلم.

و(افتعل) ماضيًا، نحو: (استتر، واقتتل، وارتدف)، فإذا أردت أن تدغم تاء الافتعال في عين الفعل، نقلت حركة تاء الافتعال إلى الساكن قبلها، فتسقط همزة الوصل؛ لأنها مجتلبة للتوصل إلى النطق بالساكن، فتصبح: سَتَّر، وقَتَّل، وردَّف(١٥١).

١٤٦- روح المعاني: ١١ / ١١٤.

١٤٧- البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت٨٨٥هـ)، نظم الدرر في ترتيب الآيات والسور: وضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، ط (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، ص: ٣ / ٤٤١.

١٤٨- ينظر: البحر المحيط: ٧ / ١٠٤.

١٤٩- ينظر: فاضل صالح السامرائي (دكتور)، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ط (١)، دار الفجر للطباعة والنشر، بغداد، الأعظمية، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، ص: ٤٦.

١٥٠- ودلالة الإدغام على الخفاء، يذكره البقاعي، ينظر على سبيل المثال لا الحصر: ٢ / ١٤٩، و٤٨٢، و٧٤٣.

١٥١- ينظر: حل المعقود: ٢٩.

ومنه قراءة (يخطف) في قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾ البقرة: ٢٠، إذ روي عن الحسن (يَخَطِّف)، بفتح الياء والخاء، وأصله: يخْتَطِف، فأدغم التاء في الطاء بعد نقل حركة التاء إلى الفاء[١٥٢].

والعلة في نقل الحركة هنا هي عدم الجمع بين صامتين؛ لأنك لو حذفت حركة تاء الافتعال من غير نقلٍ فإن هذا سيؤدي إلى اجتماع صامتين في مقطع واحد في كلمةٍ واحدة، ولا يصحُّ وقوع مثل هذا المقطع في العربية، وللتخلص منه فإننا ننقل قمة تاء الافتعال إلى القاعدة الثانية في المقطع الأول، ونحذف قاعدته الأولى مع قمتها، فيتكون عندنا مقطع قصير مغلق بصامتٍ / صامت + صائت + صامت / ، والله أعلم.

المبحث الرابع: نقل الحركة في الوقف

عرَّفه ابن الحاجب بقوله: «الوقف: قطع الكلمة عمَّا بعدها»[١٥٣].

وذكر علماء العربية للكلمة أحكامًا، منها ما يكون قبل الوقف، ومنها ما يكون بعد الوقف، نحو: كيف يوقف على آخر الكلمة، وذكروا للوقوف على الكلمة عدة أشكال، «وهي: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، وقلب التنوين الفًا، أو واوًا، أو ياءً، وقلب الألف واوًا، أو ياءً، أو همزة، وقلب التاء هاء، وإلحاق هاء السكت، وحذف الواو، والياء، وإبدال الهمزة حرف حركتها، ونقل الحركة، فإن هذه المذكورات أحكام الوقف: أي السكوت على آخر الكلمة مختارًا؛ لتمام الكلام، ونعني بالحكم ما يوجبه الشيء، فإن الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء»[١٥٤].

١٥٢- روح المعاني: ١ / ١٧٥.
١٥٣- ابن الحاجب (ت٦٤٣هـ)، الشافية، مطبوع مع شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٣٧٨.
١٥٤- شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٣٧٨.

فمن صور الوقوف على آخر الكلمة الإسكان، أي: بحذف حركتها؛ لأن العرب لا تقف على متحرك، ولا تبدأ بساكنٍ، «والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الروم، والإشمام والتضعيف، والنقل»[١٥٥]، والإسكان هو الأصل في الوقف؛ «لأن الغرض من الوقف الاستراحة، وسلب الحركة أبلغ في تحصيلها»[١٥٦].

ومن صور تسكين آخر الكلمة الموقوف عليها نقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها؛ للمحافظة على حركة الإعراب، أو حركة البناء؛ ولئلا يجتمع ساكنان في الوقف، وإن كان هذا مما أجازته العربية في الوقف خاصةً[١٥٧].

ولِنقلِ حركة الموقوف عليه شروط[١٥٨]، هي:

١- أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا؛ لأن المتحرك لا يقبل حركة أُخرى، هذا هو المشهور، وجاء النقل إلى متحركٍ أيضًا، قال ابن مالك: «إن الوقف به لغة لخمية»[١٥٩].

٢- أن يكون ذلك الساكن صحيحًا؛ لأن حرف العلةِ يزيد استثقالا بنقل الحركةِ إليه، وهذا ما يسمى عند علماء الأصوات بالمزدوج الحركي، أو التتابعات الصوتية المرفوضة.

١٥٥- شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٣٧٩، وينظر: النيرباني، عبد البديع (دكتور)، الوقف في العربية على ضوء اللسانيات: ، ط (١)، دار الغوثاني، دمشق، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م، ص: ٧٢.

١٥٦- زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، تحقيق: نسيب نشاوي، مطابع ألف باء الأديب، دمشق، ص: ١٠٥، وينظر: الوقف في العربية على ضوء اللسانيات: ٧٢، وأبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط (١)، مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، ص: ١ / ٨٠٨.

١٥٧- ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: ١ / ٢١٩ - ٢٢٠.

١٥٨- ينظر: الجاربردي، أحمد بن الحسن فخر الدين (ت٧٤٦هـ)، شرح الجاربردي على الشافية، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مطبوع مع مجموعة شروح الشافية، ص: ١ / ١٨٨، وابن جماعة، عز الدين محمد بن أحمد (ت٨١٦هـ)، حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مطبوع مع مجموعة شروح الشافية، ص: ١ / ١٨٨.

١٥٩- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي: ١ / ١٨٨.

٣- الحرف الموقوف عليه، إن كان همزةً جاز نقل حركتها مطلقًا، سواء كانت فتحةً، أو لا، لزم بناء (فُعِل، أو فِعُل) المرفوضين، أو لا.

٤- الحرف الموقوف عليه، إن لم يكن همزة، لم تنقل الفتحةُ، وإذا لزم بناء (فُعِل، أو فِعُل) المرفوضين لم تنقل الضمة، أو الكسرة أيضًا.

٥- أن تكون الحركة المنقولة إعرابيةً؛ لأنهم لا يريدون أن تذهب حركة الإعراب بالجملة، فلا تنقل حركة (أمسِ، ومن قبلِ)؛ لأن حركة الإعراب يؤذن بها العامل بخلاف حركة البناء، وقد جاء قليلا في الأفعال، نحو: اضرِبُه، وضربَتُه؛ «وإنما أجاز؛ لأنه لما كانت الهاء خفيةً، وكان سكون ما قبلها يضعف اعتمادها في النطق نقلت الحركة؛ ليتمكن»[١٦٠].

٦- أن يكون المنقول منه صحيحًا، فلا ينقل من نحو: غزْوٌ؛ لما يلزم في المرفوع من واوٍ متطرفةٍ بعد ضمةٍ، وهذا لا يوجد في العربية إلا الضمير (هو)، ولما يلزم في المخفوض من القلب؛ لأنك ستقلب الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

والوقف بنقل الحركة قليل؛ لأنه يؤدي إلى تغيُّرِ «بناء الكلمة في الظاهر بتحرك العين الساكن مرةً بالضم، ومرّةً بالفتح، ومرَّةً بالكسر، وإن كانت الحركات عارضةً، وأيضًا؛ لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط، وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين، والضمُّ بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى، ولو ثبت ذلك في نحو: مُنْذُ من المبنيات، فالمسهل الفرار من الساكنين فقط»[١٦١].

١٦٠- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي: ١ / ١٨٨.
١٦١- شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٤١٢.

ونقل حركة الحرف الموقوف عليه نوعان:

الأول: كثير، وهو نقل حركة الهمزة الموقوف عليها عند من يحقق الهمزة[١٦٢]، إذا كان ما قبلها ساكنًا؛ لأن الحرف الموقوف عليه يصير أخفى مما كان عليه في الوصل؛ لأن الحركة، التي تلي الحرف تبين جرسه، ولفظه[١٦٣]، ولما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها؛ لأنها من أقصى الحلق، والوقف على الهمزة بالسكون مما يزيد في خفاء الهمزة، ولا سيما إذا كان ما قبلها ساكنًا، مما يؤدي إلى غيابها وعدم ظهورها كان عليهم أن يجدوا سببًا لإظهارها، وتحقيقها، ولتحقيقها نقلت حركتها إلى الساكن قبلها[١٦٤].

والثاني: قليل، وهو نقل حركة الحرف الصحيح الموقوف عليه غير الهمزة، نحو: هذا بَكُر، بنقل حركة الراء إلى الكاف؛ لأجل الوقف، قال الرضي: «قوله: (ونقل الحركة)، هذا وجه آخر من وجوه الوقف، وهو قليل كقلة التضعيف، إلا في الهمزة كما ذكرنا، وذلك؛ لغرضٍ لهم ذكرناه في نقل حركة الهمزة»[١٦٥]، ولقلته عندهم، «قال أبو حيان: ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحدٍ من القراء، إلا ما روي عن أبي عمروٍ، أنه قرأ: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ العصر: ٣، بكسر الباء[١٦٦]، وقرأ سلام (ت١٧١هـ) عن السدي: ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ العصر: ١، بكسر الصاد»[١٦٧].

هذا في نقل حركة الإعراب، أما نقل حركة البناء، فذكر أبو حيان أنه لم يؤثر نقلها إلا عن الكسائي، بقوله: «ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحدٍ من القراء إلا

١٦٢- أما من يخفف الهمزة، فينقل حركتها إلى الساكن قبلها، ويحذف الهمزة، ثم يحذف حركة الإعراب؛ لأجل الوقف، فيقول: الخب، ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٤٠٧.

١٦٣- ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٤٠٥.

١٦٤- ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٤٠٥.

١٦٥- شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٤١٢.

١٦٦- ارتشاف الضرب: ١ / ٨١١.

١٦٧- همع الهوامع: ٣ / ٤٣٤، وينظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٤ / ٢٩٦.

عن الكسائي، فإن خلف بن هشام سمعه يقفُ على (منْهْ)[١٦٨] بالتخفيف، وجزم النون في الوقف، وقال: ويجوز (مِنُهْ) برفع النون في الوقف»[١٦٩].

وعلة نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، هو المحافظة على حركة الإعراب؛ «لئلا يذهب حركة الإعراب بالجملة»[١٧٠]، إذا كانت حركة إعرابٍ؛ ولدفع التقاء الساكنين، وإن كان جائزًا في الوقف.

وبدفع التقاء الساكنين في الوقف علل الدكتور إبراهيم أنيس نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله، إلا أنه نسب إليهم الخطأ بتفسير هذه الظاهرة، مع أنه لم يقل بغير ما قالوه، أي: التخلص من التقاء الساكنين[١٧١].

وقال هنري فليش عن نقل الحركة في الوقف: «وأما في نهاية الكلمة، فعندما يُلغي الوقف مصوت الإعراب يؤتى في ظروفٍ معينةٍ بمصوت فصل، كما في غُصْنٌ، إذ تصبح: غُصُنْ، بدلا من: غُصْنْ»[١٧٢].

وقال الدكتور فوزي الشايب: «فظاهرة الوقف بالنقل التي أُثِرت عن بعض العرب قديمًا، نفسرها صوتيًّا على أساس كرههم لالتقاء صامتين في مقطع واحدٍ، وفي حالة الوقف أيضًا، ونجد في أيامنا هذه صدًى لهذه الظاهرة القَديمة في لهجات بلاد الشام عامَّة، بيد أن طريقة الوقف في هذه اللهجات تختلف بعض الشيء عمَّا أُثر عن العرب قديمًا، ذلك أن اللهجات الشامية تستخدم الكسرة مطلقًا في كل ما هو مفتوح الأول، أو مكسوره، وتستخدم الضمة في كل ما هو

١٦٨- في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ هود: ١٧.

١٦٩- ارتشاف الضرب: ١ / ٨١٢ -٨١٣، وينظر: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (٣٢٨هـ)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م، ص: ١ / ٤٣٣.

١٧٠- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي: ١ / ١٨٨.

١٧١- ينظر: إبراهيم أنيس (دكتور)، من أسرار اللغة، ط (٧)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م، ص: ٢٢٥، والوقف في العربية على ضوء اللسانيات: ٨٤ -٨٥.

١٧٢- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: ٤٤.

مضموم الأول، وذلك نحو: مَصِرْ، في كل الحالات، وكذلك: حَبْل، ورَطْل، نقول في الوقف عليها: حَبِل، ورَطِل، وذلك في الأحوال الثلاثة، وبالنسبة للمكسور الأول، مثل بِنْت، وقِرْش، وحِمْل، نقول فيها ثلاثتها: بِنت، وقِرش، وحِمل في الأحوال الثلاثة أيضًا، أما ما كان مضموم الأول نحو: عُرْس، عُمْر، وأُخْت... فإننا في الوقف نضم الثاني، فنقول فيها: عُرُس، عُمُر، وأُخُت، وذلك في الأحوال الثلاثة أيضًا»[١٧٣].

١٧٣- أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية: ١١٢ - ١١٣، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٥٧ -٢٥٨.

Abstract

Relocating the Case Mark in the Forming of the Arabic Word (Morphological and Phonetical Study)

Pof. Mohammed Khalid Rahal Al-Obaidi

Relocating the case mark from one sound to another which is preceded by a silent consonant. This change has been mentioned by the morphologists where they see that the cause in relocating is that the sound is being heavy and being light to the sound relocated to this paper attempts to mention the positions in which the mark are relocating and mentioning the cause that the old scholars and the modern morphologists had mentioned and balancing between them concerning this cause and verifying this matter.

UNITED ARAB EMIRATES - DUBAI
COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

ACADEMIC REFEREED JOURNAL OF

COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

GENERAL SUPERVISION
Dr. Mohammed Ahmed Abdul Rahman
Vice Chancellor of the College

EDITOR'S IN-CHIEF
Prof. Ahmed Othman Rahmani

EDITOR'S SECRETARY
Dr. Mohammed Ahmed Al-Khooli

EDITORIAL BOARD

Prof. Abdullah Mohammed Aljuburi **Prof. Abdul Rahman Binani**
Dr. Ghazi Yousef Al-Yousef **Dr. Mujahed Mansour**
Dr. Mazin Hussein Hariri

ISSUE NO. 49
Ramadan 1436H - June 2015CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the ***"Ulrich's International Periodicals Directory"***
under record No. 157016

e-mail: iascm@emirates.net.ae

UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI

COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

College of Islamic & Arabic Studies Magazine

An Academic Refereed Journal

49

Issue No. 49

E Mail iascm@emirates.net.ae

Website www.islamic-college.ae

Read In This Issue

The Speech of the Vice-chancellor: Scientific in the Service of the Society

Al-Alusi's Approach in Interpreting Ruh al-Maani (Exegesis of the Quran) in Directing Similar Qur'anic Verses

The Efforts of Imam Al Shafi'ee in Criticizing the Narrators and Correcting them

How to Invest the Exams Result in Developing Abilities and Directing the Educational Process Piling University Exams Result (An Example)

The Generalization of Almoqtodha and its Impact in the Scholars' Disagreement

The Judgment of Penance in Premeditated Murder - A Study on Comparative Jurisprudence

Forms of Investment in Fund Endowment - A Study on Investing Financial Standards for Endowment Property

"Sensuous Discourse in Children: Poetry Poet Ahmad Sweilem as a Model"

Al-Tadweer" in the Poetry of Hameed Saeed - Poem: Ya Jaarat Al-Dam Wa Al-Damar Musical Study

The Tawarruq in Banking - An Islamic Empirical Critical Study

Relocating the Case Mark in the Forming of the Arabic Word (Morphological and Phonetical Study)

The Role of the Al Moravids (Al-Murabteen) in Establishing the (Maliki School) in Morocco and Al-Andalus

U. S. Trade Policy between Theory and Practice - The Case of U. S. Subsidies and the West African Cotton Crisis (2001-2004)

م 2015/ هـ1436